دور المرأة في التنمية المجتمعية واشكالية المطالبة بالمساواة لا بالعدل
نظام الكوتا نموذجاً

حنان عسكر

المقدمة:

المطالبة بالعدالة والحاجة الى المساواة من أسمي المبادئ التي يسعى الانسان لتحقيقها منذ بدء البشرية الى يومنا هذا بغض النظر عن لونه جنسه انتمائه ثروته او ثقافته وطالما ان المجتمع لا يقوم الا بشقيه المرأة والرجل فكان لا بد من الحفاظ على حقوق المرأة بوصفها الطرف الاضعف في مجتمع يقوم على تمجيد وتقويم الرجل.

هي ركيزة اساسية في بناء المجتمعات وتقدمها فهي ليست مجرد جزء من النسيج الاجتماعي بل شريكة اساسية في تحقيق التنمية على مختلف الصعد الاجتماعية الاقتصادية والسياسية. المرأة مجموعة من الجمال والقوة المتقنة تمتزج فيها النعومة بالإصرار والحنان بالقوة هي رمز التناغم والتوازن تحمل في طياتها لغة الحياة والتحديات وهي تعبير واضح عن قدرتها على التأثير والتغيير فهي الرائدة في عالم الابداع والعطاء.

تعكس حقوق المرأة مدى تقدم المجتمع وتعزز التمييز الايجابي والمشاركة المتساوية في جميع المجالات، فهي كيانٌ قائمٌ بذاته ذو قيمة كبيرة وهذا ما ظهر تاريخياً من خلال التحديات والانتهاكات لحقوقهن وبالتالي تطور الرؤية الاجتماعية لدعم المساواة بين الجنسين.

ومن خلال العرض التاريخي لوضع المرأة في العصور القديمة تبين ان المرأة مرت بحقبات تاريخية متعددة ومتقلبة فتارة تحتل مركز الصدارة وطوراً تنحط الى مركز الجارية وذلك لتأثرها بعدة عوامل كالدين والشرائع الى ان جاء الاسلام واعتبرها احد شطري البنية الانسانية وكرمها القرآن بقوله تعالى " يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ" صَدَقَ اَللَهَ اَلَعَظَيَمَ[1]

وكذا نص الدستور اللبناني على أنّ اللبنانيين سواء لدى القانون يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الضرائب والواجبات العامة لا ميزة لاحد على الاخر الا من حيث الاستحقاق والجدارة.

مع الاشارة الى ان الدستور اللبناني لم ينص صراحة على المساواة بين الرجل والمرأة كما فعلت الدساتير الغربية وبعض الدساتير العربية او كما فعلت اتفاقيات الامم المتحدة، حيث نصت المادة الاولى من الاعلان العالمي لحقوق الانسان يولد جميع الناس احراراً متساوين في الكرامة والحقوق وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم ان يعامل بعضهم بعضاً بروح الاخاء.

رغم تحسن الوضع تدريجياً الا ان هناك تحديات مستمرة تواجه المرأة في مجتمعات مختلفة وقد تظهر اوجه التمييز في ميادين مختلفة اولها الاجور والفرص الوظيفية اما من ناحية القوانين قد تكون تقدمت في تحقيق بعضها ولكن يبقى هناك تنفيذ غير كافٍ او قضايا توجب مراجعتها لتحسين وضع المرأة وضمان حقوقها بشكل كامل.

[1] سورة الحجرات الآية ١٣

كما صرحت النائب عناية عز الدين ان حضور المرأة ومشاركتها الرجل في سوق العمل لم يعد ترفاً وانما أصبح حاجة اقتصادية لها ولأسرتها.[٢]

ان اضطهاد المرأة الذي كانت تعاني منه في الحياة في مختلف الميادين وصل حداً يستحيل السكوت عنه ولولا اخفاء الحقائق واهمال اهمية الاحصاءات الوطنية بشأن ابسط المواضيع التي تعطي صورة واضحة عن اللامساواة والتمييز الجنسي والتي تظهر لبنان والدول العربية انها تحط بصورة ظاهرة للعيان من قيمة مساهمة المرأة في مختلف المجالات. مع العلم بأن مجتمعاتنا اصبحت تتكل وبصورة جلية اعتمادها على مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات لسد الثغرات التي تثقل كاهل الدولة.

فنجد مؤسسات المجتمع المدني من منظمات غير حكومية الى نقابات المحامين ونواديٍ طلابية وغيرها تسعى جاهدة لتمكين المرأة وتهيئتها لتحقيق ذاتها للوصول الى اهدافها بغض النظر لما لذلك من سلبيات من ناحية تقاعس الدولة بقيامها بواجباتها الى جانب تحقيق منافع فردية لهذه الجمعيات على حساب الدولة.

المرأة اللبنانية لا تزال بعيدة عن المشاركة في العمل السياسي وصنع القرار ومن وصل منهن الى المجلس النيابي ما هو الا نتيجة للوراثة السياسية عبر الاطر التقليدية وليس بسبب أنّ لهن نضالاً سياسياً سابقاً او التزاماً بنضال نسائي معين.

من هنا كانت المطالبة في ظل الواقع الذي يعتمد التجربة الديمقراطية منهاج عمل واساس حياة للفرد والدولة والحكومة والشعب والرجل والمرأة ونظراً لكون الديمقراطية تعتمد الحوار لا الجنس في عملية البناء والتنمية بمختلف الميادين لا السياسي فحسب فكانت المعاهدات والاتفاقيات طريق عبور لإيصال المرأة الى الهدف المنشود وتحقيق العدالة بحقها فكانت المطالبة بوضع نظام الكوتا النسائية حيز التنفيذ مع الاشارة الى سلبيات هذا النظام بحق المرأة ان من شأنه ان يقيد نسبة مشاركتها التي قد تكون اكبر فيما لو اعطيت فرصة وتم اعتماد الاستحقاق والجدارة عوضاً عن المحسوبية والقيود الحزبية .

من هنا كانت محاولتنا الالمام بكافة التحديات والمعوقات التي واجهت المرأة منذ الجاهلية الى عصرنا هذا وايجاد بعض الحلول او محاولة ايجادها لتمكين المرأة من الوصول لتحقيق اهدافها.

الاشكالية:

تعد اشكالية ضعف مشاركة المرأة في العملية السياسية ومواقع صنع القرار من أكبر اشكاليات تواجد المرأة في المجال العام واقرار حقوقها في العالم اجمع. ويعد تمثيل المرأة في مواقع صنع القرار وسيلة لدعم النساء للمشاركة في الحياة العامة والسياسية. فنظام الكوتا او نظام الحصص للنساء يعتبر احدى الاليات المقترحة لحل هذه الاشكالية. على الرغم من الانجازات الكبيرة التي حققتها على مختلف الصعد الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

الاسئلة كثيرة التي تطرح نفسها امام هذه المعضلة:

٢ اجتماع اللجان المشتركة ضمن نشرة الاخبار بتاريخ ٢٠٢٣/١١/٢٩ الساعة ٩:١٤

هل نحن امام مشكلة سن قوانين؟ ام نظام انتخابي غير منصف؟ ام مدى الثقة لدى المرأة بنفسها؟ هل هي تركيبة المجتمع؟

وقد تكون التساؤلات كلها مجتمعة وان معضلة دور المرأة بشكل عام تحتاج الكثير من العمل لنخرج من حيز النضال والكفاح لتحقيق الحقوق الى حيز قوننة هذه الحقوق دون منية من أحد.

منهج الدراسة:

من اجل التصدي للإشكالية اعتمدنا على دراسة موضوع دور المرأة في التنمية المجتمعية وتكريس نظام الكوتا ومحاولة جمع البيانات والمعلومات وتوضيح العلاقة بين متغيرات البحث واستخدام ادوات التحليل الاحصائية من ثم وضع النتائج وتقديم الحلول فاعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي.

صعوبات الدراسة:

واجهت دراستي العديد من الصعوبات الموضوعية حول وجود مراجع متخصصة تتعلق بنظام الكوتا وخاصة ان الجمهورية اللبنانية لم تأخذ بنظام الكوتا اضافة الى القوانين شبه المنعدمة التي من شأنها ان تعزز مكانة المرأة وتبؤها مراكز صنع القرار وتمنحها بعضاً من حقوقها.

التصميم:

القسم الاول دور المرأة في التنمية رسالة ازلية

الفصل الاول: التطور التاريخي في النظرة لدور المرأة من الجاهلية الى العصر الحديث

المبحث الاول: دور تاريخي للمرأة في التنمية المجتمعية

فقرة اولى: المرأة في الجاهلية

فقرة ثانية: المرأة في العصر الحديث

المبحث الثاني: التطور في نظرة المجتمع لجمعيات دعم المرأة من الدعم الى التمكين

فقرة اولى: القانون المنظم للجمعيات

فقرة ثانية: المقاربة بين الواقع وبين ما هو متاح

الفصل الثاني: تأثير القيادة النسائية في التنمية رؤية شاملة لدور المرأة في بناء المجتمعات المستدامة

المبحث الاول: اشراك المجتمعات في بناء هويات مستدامة وتعزيز التفاهم الثقافي

فقرة اولى: المرأة في التنمية الثقافية نواة لمجتمعات مزدهرة

فقرة ثانية: رؤية جديدة للتنمية الاجتماعية بناء اواصر التضامن وتحقيق التقدم الشامل في المجتمعات

المبحث الثاني: تحولات التنمية الاقتصادية والسياسية في محطة البناء المستدام لمستقبل مزدهر

فقرة اولى: التمكين الاقتصادي للمرأة وزيادة الانتاجية

فقرة ثانية: المرأة في التنمية السياسية تحقيق للمساواة وتنمية مستدامة

تصميم القسم الثاني

الكوتا مفهومها ماهيتها ودورها في تعزيز مشاركة المرأة على مستوى العالم والدور المحوري للقانون

الفصل الاول: الكوتا النسائية حل اولي في مسار تعزيز المشاركة السياسية للمرأة

المبحث الاول: عرض نشأة الفكرة والأدلة التاريخية لاستخدام الكوتا النسائية في مختلف المجتمعات

فقرة اولى: مفهوم الكوتا وماهيتها وبصمة الامم المتحدة

فقرة ثانية: عرض نشأة الفكرة والادلة التاريخية لاستخدام الكوتا في المجتمعين الغربي والعربي

المبحث الثاني: خطوات عملية لتشريع الكوتا والمشاركة النسائية اللبنانية وتفنيد انواعها

فقرة اولى: الكوتا بين التشريعات ومدى المشاركة النسائية في الحياة السياسية اللبنانية

فقرة ثانية: فحص قواعد تنفيذ القانون لتسهيل التطبيق وانواعه المختلفة

الفصل الثاني: تحليل التحديات والتوصيات في تطبيق نظام الكوتا: نقاط القوة والضعف

المبحث الاول: التحديات التي واجهت المرأة اللبنانية بين الصراعات الداخلية وتحولات العلاقات الدولية وضغوط التطور

فقرة اولى: تحليل التحديات الراهنة التي تواجه المجتمع وتأثيرها على الساحة السياسية والاقتصادية

فقرة ثانية: عوائق وتحديات قانونية وثقافية في وجه المساواة

المبحث الثاني: نحو خطوات عملية لتحقيق التمثيل الفعال للمرأة في الحياة السياسية

فقرة اولى: تأثير التمثيل النسائي بإيجابيات وسلبيات نظام الكوتا

فقرة ثانية: توصيات اساسية لتعزيز التنمية بشكل عام ومحاولة تكريسها في لبنان بشكل خاص

الخاتمة.

القسم الاول: دور المرأة في التنمية رسالة ازلية

"إنّ الله يأمر بالعدل"[٣]

منذ بداية الخلق جعل الله الرجل والمرأة على صورة واحدة من العدل ولكن كثيرون حاولوا التغيير من هذه المعادلة عن طريق المطالبة بالمساواة متناسين ان القدرة بين الجنسين متفاوتة وان لكل دوره في الحياة مع ما يتناسب تكوينه وقدرة تحمله.

بداية من خلال الروايات الاسلامية فان النساء اللواتي عشن في عصر الجاهلية في الجزيرة العربية لم يعترف بحقوقهن ' فلم تتساوى تلك الحقوق مع حقوق الرجل لذا كانت تملى عليهن الاوامر تحت نظام ابوي صارم وكأنها نكرة لا قيمة لها.

وعليه لم يكن للمرأة حقوقاً مدنية ولا اجتماعية ولا سياسية فكانت تعامل كسلعة تنتقل من سلطة الى اخرى.

من هنا لا بد لنا من الغوص في اوضاع المرأة من مكانتها الى دورها في الحياة الاسرية ' وعليه سنعالج هذا القسم في فصلين نتناول في الفصل الاول التطور التاريخي في النظرة لدور المرأة في الجاهلية والى العصر الحالي، وفي الفصل الثاني دور المرأة التنموي في مختلف جوانب المجتمع ثقافية اجتماعية اقتصادية وسياسية.

الفصل الاول: التطور التاريخي في النظرة لدور المرأة من الجاهلية الى العصر الحالي

المبحث الاول: دور تاريخي للمرأة في التنمية المجتمعية

تعتبر المرأة عنصراً اساسياً ولا غنى عنه في عملية التنمية فهي تمثل نصف المجتمع وتحمل عبئاً كبيراً من المسؤوليات والقدرات. تاريخياً كانت المرأة تعتبر بمثابة قوة عاملة مهمشة يقتصر دورها على الاعمال المنزلية والرعاية الاسرية الا انه مع مرور الزمن تغيرت هذه النظرة وأصبح للمرأة دور بارز وحيوي في التنمية المجتمعية.

وسنستعرض هذه الحالات وتطورها عبر التاريخ في فقرتين الاولى المرأة في الجاهلية والفقرة الثانية المرأة في العصر الحديث.

فقرة اولى: المرأة في الجاهلية

كانت المرأة تعيش في مجتمع يهيمن عليه الطابع القبلي والرجال، كانت حقوق المرأة محدودة وغالباً ما تعامل على اساس النسب والقبيلة وتستخدم كسلعة ورهان في النزاعات القبلية رغم ذلك كانت هناك بعض اللواتي كن يحظين بمكانة اجتماعية اعلى خاصة إذا كن قادرات على تقديم الدعم او الحماية لعشائرهن من هنا سنعالج هذه الفقرة في مطلبين

[٣] سورة النحل الآية ٩٠

المطلب الأول: تأثير المجتمع الجاهلي بحياة المرأة

"وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ" صَدَقَ اَللَهَ اَلعَظَيَم[٤]

وهذا ما يدلنا على التهميش الذي عاشته المرأة في العصر الجاهلي، فاذا بشر أحدهم بمولود انثى علا وجهه الكآبة والحزن وإحتار في امره ليتركها لتكون شينا له او يأدها وهي حية في التراب.

فلم يكن يعنيهم ازهاق روحها طالما انه بالنسبة لهم درء لوضع اسوء.

وكانت في أحسن الاحوال في حال بقيت على قيد الحياة تعتبر من الممتلكات التي تنتقل بالإرث وتصبح مملوكة الا إذا ارادت ان تفتدي نفسها وتدفع فدية لقاء حريتها.

عن ابن عباس رضي الله عنهما – قال "كان الرجل إذا مات ابوه او حموه فهو أحقب امرأته إن شاء امسكها او يحبسها حتى تفتدي بصداقها"[٥]

من هنا كان دورها في أحسن الاحيان ان بقيت على قيد الحياة ان تخدم في بيت ابيها من ثم زوجها وتقوم بأعمال البيت والحقل وتربية الماشية دون النظر الى كونها نصف المجتمع الذي يربي النصف الاخر.

بالتالي لم تكن في مقدورها ان تنظر في امور القبيلة كقائدة او سيدة قومها، وبالرغم من هذا الوضع الا انه كان حكراً على بعض القبائل (قبيلة تميم وقبيلة ربيعة) دون اخرى والتي كانت ترى في المرأة الداعمة والحنونة والموجهة سنداً للرجل وليست نداً له.[٦]

عليه ومن كانت الفطنة والذكاء صفات تميزها كان لها الدور الابرز في قيادة مملكتها وهنا لا يمكننا الا ان نذكر بلقيس ملكة سبأ وزنوبيا ملكة تدمر اللتان استطاعتا بسط سلطتهما وادارة شؤون المملكة بكل حكمة وشجاعة.

كذا كان دورها في الحياة العسكرية ومشاركتها في التحريض على القتال وإثارة الهمم، اذ شاركت في الحروب فكانت تداوي الجرحى وتعتني بهم وتقود الجيوش للحرب مثل القائدة رقاش.[٧]

وعليه فإن دور المرأة في العصر الجاهلي كان يعتمد بشكل كبير على مدى قوة شخصيتها لتفرض وجودها وتكون ذات شأن عظيم اضافة الى مساندتها من والدها او زوجها الذي يرى فيها ركيزة اساسية لبناء البشر والحجر دون ان يجد فيها منافساً لدوداً.

بالتالي مكانة المرأة في الحضارات المختلفة القديمة لم تكن متشابهة فالبعض اعطاها حقوقها وفرض عليها واجابات وصلت الى حد العبادة في حين انكرت مجتمعات اخرى حقوقها لا بل اضطهدتها واستعبدتها.

---

[٤]سورة النحل الآية ٥٨

[٥]موسوعة الأحاديث النبوية نت الساعة الحادية عشر صباحاً تاريخ ١٤ كانون الثاني ٢٠٢٤.

[٦]عبد الرحمان الطوخي المرأة في العصر الجاهلي /شبكة الالوكة تاريخ ٢٠١١/١١/١٥ نت تاريخ٢٠٢٤/١/٢٣ الساعة ٧:٣٠ب ظ.

[٧]مرجع سابق

المطلب الثاني: دور المرأة في الحياة الاسرية

لا بد من التطرق الى دورها في الاسرة حيث تشير الدراسات التاريخية، التي تناولت حياة العرب وأحوالهم إلى حقيقة مهمة، في شأن الزواج، وهي أن الزواج الذي كان سائداً آنذاك، هو ما يشيع في أيامنا هذه وهو ما نسميه بالزواج الشرعي أن يخطب الرجل إلى الرجل وليته، فيعين مهرها، ويسمي مقداره، ثم يعقد عليها، وبهذا الأمر يتم العقد بعد موافقة ولي المرأة، أو من ينوب عنها، فتكون المرأة حقاً مشروعاً لزوجها.[٨]

وبذلك تنتقل مسؤوليتها من بيت ابيها الى بيت زوجها الذي له الحق الكامل في حياتها وله ان يبقيها كما له الحق في طلاقها.

مع أن الطلاق كان حقاً من حقوق الرجل في الجاهلية، يستعمله متى شاء إلا أن أشراف قريش والعرب، كانوا إذا زوجوا بناتهم، يشترطون على الرجل أن يكون طلاق ابنتهم بيدها، إذ تستطيع المرأة بهذا الشرط أن تطلق زوجها متى كرهته، أو أساء معاملتها.

من نظرتنا الى اوضاع المرأة في الجاهلية القديمة للعرب والرومان واليونان نراها ظلمت وكانت تعامل كمتاع تستعمل لراحة الرجل والتخفيف عنه واسعاده الا من تمرد عن القاعدة وكان لها الدور البارز في عدد من جوانب الحياة المختلفة.

جاء الاسلام ليعلي شأن المرأة ويقدرها ويدعمها، فكانت سيدة تعتز بقيمتها ويقف القوم على رأيها ومشورتها ويحسب لها حساب وذلك بعد ان كانت حقوق المرأة ومكانتها مهضومة في الجاهلية ومهدورة فوضع الاسس التي يقوم عليها المجتمع السليم بدءً من العائلة وعلى راسها المرأة التي لم يفرق الاسلام بينها بين الرجل الا بالتقوى "يا ايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى"[٩]

لم تكن المرأة في عهد النبي محمد صل الله عليه وسلم لديها حقوق فقط بل كانت شريكة اساسية في المجتمع، ولم تكن هناك شروطاً عليها لممارسة مختلف النشاطات سوى الالتزام بالضوابط الشرعية والآداب العامة مثلها مثل الرجل تماماً.[١٠]

من هنا كان اول ادوارها واهمها بناء الاسرة ومشاركة الرجل في اعماله والوقوف الى جانبه في غزواته.

كما كانت المرأة تسأل عن رأيها كدلالة على المكانة التي اعطيت وخاصة في زواجها بعد ان كانت في الجاهلية تعامل كسلعة.

هكذا فقد جاء الاسلام وجعل من المرأة عنصراً قائماً بحد ذاته لها من الحقوق التي ترفع مكانتها وعليها من الواجبات ما يجعلها في موقع المسؤولية فتكون مكملة للرجل وسبب لبقاء الجنس البشري واستمراره.

---

[٨] زهور علي عثمان دويكات –صورة المرأة في النثر الجاهلي ص ٣١.
[٩] القرآن الكريم سورة الحجرات الآية ١٣
[١٠] محمد حامد الناصر وخولة درويش /المرأة بين الجاهلية والاسلام دراسة مقارنة على ضوء الاسلام صفحة ٨٥.

كي تثبت المرأة دورها فقد اجاز الاسلام حقها بالعمل في ميادين تتناسب مع طبيعتها وبنيتها وأفضل ما اوكل اليها هو تربية الابناء ليكونوا جيلاً متسلحاً بالأخلاق والادب وكذا ممارستها مهنة التعليم والتمريض والطب وغيرها ضمن ضوابط تحصنها من التعرض لما يقلل من قيمتها.

لم يفضل الله سبحانه وتعالى الرجل على المرأة بالمطلق وانما فضل بعضهم على بعض حسب دور كل منهما.

"الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من اموالهم "[١١]

فقرة ثانية: المرأة في العصر الحديث

علت صيحات النساء مطالبة بحقوقهن وتمكين ادوارها في المجتمع بوصفها نصف المجتمع ولا طائل من تهميشها خاصة وأنها تلعب دوراً كبيراً في مختلف المجالات حيث تزداد مشاركتها في سوق العمل وتحقيق التقدم في مجالات التعليم والابتكار

المطلب الاول: بدء المطالبة بالحقوق

بدأت حركة المطالبة بحقوق المرأة في القرن الثامن عشر في اميركا حين بدأت بالمطالبة بحق التصويت وهذا ما كان له صداه في كثير من الدول ومنها فرنسا عام ١٨٨٠ حين رفضت سيدة فرنسية دفع الضرائب بحجة انهن لا حق لهن بالتصويت وان الرجال المهيمنون على السلطة ملزمين بالدفع وبما انهن لا يتمتعن بالحقوق فهن غير ملزمات بالواجبات.[١٢]

ومع ذلك فلم تحصل على حقها في التصويت الا في عام ١٩٢٠. وقد أصبح للمتزوجة الحرية المطلقة بالتصرف بممتلكاتها والمفارقة العجيبة ان المساواة في الحصول على التعليم لم يحصل الا في عام ١٩٧٢.

ومع التطور الحضاري الغربي الذي طال مختلف الموضوعات من الادبية الى الفلسفية ومختلف العلوم كان ذلك ملازماً لفكرة تقييد المرأة والحط من شأنها مع التشجيع على تربيتها وتعليمها.[١٣]

وظلت ترتقي علمياً حتى وصل طموحها للمطالبة بالمساواة مع الرجل فوجدت عقبة في بداية الامر في الخروج عن سيادته وذلك بسبب الحاجة المالية التي كان هو الاساس في تأمينها ولكن الوضع الذي تعيشه العائلات في ظل التطور وتعدد الاحتياجات وعدم قدرة الرجل على تأمين حاجات العائلة ارتأت المرأة الخروج الى سوق العمل من هنا بدأت فكرة انشاء المدارس لتعليم الفتيات اضافة لإنشاء الجمعيات لتكون تنشئتهن تنشئة علمية وتوجيه حركتهن الاقتصادية.[١٤]

---

[١١] سورة النساء الآية ٣٤

[١٢] المحامي وسام حسام الدين احمد /حماية حقوق المرأة في ضوء احكام الشريعة الاسلامية والاتفاقات الدولية الملف الخارجي

[١٣] محمد جميل بيهم /المرأة في التمدن الحديث تطور القضية النسائية على وجه عام من القرون الوسطى حتى الان صفحة ٦٧

[١٤] نفس المرجع صفحة ٩١.

المطلب الثاني: تأثر المجتمع الغربي بالشرع الاسلامي في اعطاء الحقوق

الجدير بالذكر ان المجتمع الغربي أصبح يتجه نحو الدين الاسلامي والشرع من اجل النظر في مختلف الحقوق المتعلقة بالمرأة والغاء التمييز الجنسي والعرقي ذلك ان الامم المتحدة من خلال الاعلان العالمي لحقوق الانسان وخاصة فيما يتعلق بالمرأة قد حذا حذو الاسلام الذي سبق هذه التشريعات بما لا يقل عن الالف عام.

ظهر هذا الموقف في الاعلان العالمي لحقوق الانسان الذي نص في مادته الاولى ان الناس جميعاً يولدون متساوون امام القانون ولهم حقوقهم وعليهم واجبات.[١٥]

من خلال هذه الدعوات والنضال المستمر من اجل اعطاء المرأة حقوقها لم يتنبه البعض الى ان التماهي الزائد بالمطالبة المحقة وغير المحقة قد اوصل المرأة في تحقيق ادوارها للوصول لنتيجة سلبية في بعض الاحيان حيث ادى خروجها الى العمل وغير العمل دون مسوغ شرعي نال من وظيفتها الاساسية التي خلقت من اجلها كأم وزوجة وربة اسرة.[١٦]

ومن هنا ارتأت بعض الآراء مثل لبيبة هاشم وهي صحفية واديبة لبنانية بتبني فكرة السعي لإعطاء المرأة حقوقها عبر تكوين جمعيات تعنى بهذا الشأن والعمل لتمكينها في مختلف نواحي الحياة وتعزيز شأنها في الشرق الاوسط.

يرى محمد اركون وهو مفكر ومؤرخ وعالم دراسات اسلامية وفيلسوف وباحث اكاديمي جزائري ان المنظور الفكري والعملي لكل نضال من اجل المرأة وتعزيز مكانتها يقوم على الخروج من السياج الايديولوجي الذي يقرر مصير الانسان بين فوضى معنوية وجهل مؤسساتي , فالفئات المتنازعة على السلطة حولت الشريعة التي يقال انها مقدسة الى استعباد الاجساد والقلوب والاذهان فأخفت اهدافها الدنيوية وراء ادعاءات روحية واخلاقية فيقترح اعطاء الاولوية للتعمق في ابحاث يمكن من انتزاع الدين من احتكار رجال الدين فيدرس دراسة انتروبولوجية واجتماعية وسياسية وتاريخية وكذلك ان تفرض المرأة اكثر من الرجل حرية التعبير والنشر في مجالات التربية والتعليم والبحث الذي ينتج نموذجاً جديداً للعمل التاريخي ومن ثم العمل على تحرير الاذهان بدارسة نقدية للقيمة الاخلاقية والمعيار القانوني على ضوء فلسفة الاخلاق وفلسفة القانون.[١٧]

المبحث الثاني: التطور في نظرة المجتمع لجمعيات دعم المرأة: من الدعم الى التمكين

تلعب جمعيات دعم المرأة دوراً حيوياً في تعزيز التقدم الاجتماعي حيث تلبي حاجات المجتمع من خلال تعزيز دور المرأة حيث تسعى هذه الجمعيات الى تمكين النساء من خلال تقديم الدعم النفسي والتعليمي وتعزيز مهارتهن وتحفيزهن للمشاركة الفعالة في مختلف ميادين الحياة وذلك بالتركيز على قضايا الصحة والتعليم والتوظيف ما يؤدي الى خلق مجتمع أكثر توازناً وعدالة مع تعزيز مبادئ المساواة وتحقيق التنمية المستدامة.

---

[١٥] المادة الاولى من شرعة حقوق الانسان.
[١٦] زكي علي السيد ابو غضة /مساوئ تحرير المرأة في العصر الحديث صفحة ١٩.
[١٧] النساء في الخطاب العربي المعاصر ٢٠٠٣-٢٠٠٤ صفحة ٧.

فقرة اولى: القانون الذي ينظم الجمعيات في لبنان

المبدأ القانوني الاساسي الذي ترتكز عليه حرية الجمعيات هو التأسيس دون الحاجة الى ترخيص بمجرد اعطاء المؤسسين للإدارة ببيان الاعلام او العلم والخبر.

نصت المادة ١٣ من الدستور اللبناني على ان حرية الرأي قولاً وكتابة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون.

المطلب الاول: المفاضلة بين فكرة الانصاف وفكرة المساواة لتمكين المرأة من خلال الجمعيات

كانت نظرة بعض الباحثين بتطوير دور المرأة من الحقل الخاص الى المجال العام مبنية على تمتين السمات النسائية والتخفيف من سيطرة مبدأ الذكورية ومقايضتها بإعلاء القيم والاخلاقيات الانثوية.

من فكرة الانصاف لا فكرة المساواة كانت انطلاقة بعض الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني عبر تمكين المرأة ورسم الطريق لأهداف فاعلة وتحقيقها. هذاما جعل مسألة المطالبة بالحقوق من الامور التي تطلبت مثابرة وعزماً لتحقيقها.

لطالما احتدمت معركة المفاضلة بين مفهومي العدالة والمساواة وايهما يحقق ما تصبو اليه تطلعات اولئك المنتمين الى الجماعات المهمشة والفئات الاقل حظاً من هنا كانت عملية تحفيز المرأة ومساندتها لتكون سنداً لذاتها وثم عائلتها ومجتمعها فطريق الالف ميل يبدأ بخطوة، وعملية تحفيز المرأة هي عملية تنمية لمجتمع ككل. صحيح ان مجتمعاتنا العربية لا زالت تتخبط بفكرة التقارب بين مجالي الحياة الخاصة والحياة العامة للمرأة الا ان الجهود المبذولة من افراد وجمعيات تسعى دائبة للوصول لتطبيق حقوق المرأة فكانت الانطلاقة من فكرة تعليم الفتيات وتكريس هذه الفكرة عن طريق تأسيس جمعيات تكون بمثابة مرآة لهذا النشاط وكان للتطورات السياسية المتسارعة خاصة في النصف الاول من القرن العشرين في المنطقة العربية واللبنانية ضمناً ان دفعت بالنساء للتظاهر للمطالبة بالاستقلال الوطني وتلى ذلك تطور في مشاركة المرأة عن طريق انخراطها بالأحزاب.[١٨]

لعل اهم ما كان يعيق عملية تكريس حقوق المرأة هو الفكر البطركي وتكريس الحضارة الذكورية. كثير من الباحثين حاولوا التوفيق بين حاجات المجتمعات المعاصرة وبين نهج نسائي وايديولوجية نسائية افتراضيين، من هنا حاولوا الاضاءة على الغنى الذي تتمتع به النساء من قيم وصفات ومهارات اكتسبنها من خلال القيام بدورهن في عالمهن الخاص وتذليل الصعاب مما اضاف الى قدرتهن على المواجهة الكثير من الخبرات التي تمكنهن من الدخول الى المعترك العام من بابه العريض.

[١٨] عزة شرارة بيضون نساء وجمعيات صفحة١٣

المطلب الثاني: تأثير الجمعيات الخيرية لبناء جسور التضامن لتحقيق التنمية الشاملة

تعمل الجمعيات الخيرية على تحقيق تأثير ايجابي عميق في المجتمعات حيث تسعى جاهدة لتقديم الدعم للفئات الضعيفة وتحسين ظروف الحياة من خلال جمع التبرعات وتوجيهها نحو المشاريع الاجتماعية والانسانية.

تسهم هذه الجمعيات في توفير الرعاية الصحية وتعليم الفئات المهمشة وتقديم المساعدة في حالات الكوارث بفضل دورها الرئيسي في بناء مجتمع أكثر تكافلاً بحيث تمتلك هذه الجمعيات القدرة على تحقيق تغيير ايجابي يمتد ليمس حياة الكثيرين.

تشكل الجمعيات الخيرية عمقاً في نسيج المجتمعات حيث تتعامل مع مشاكل متنوعة وتلبية مشاكل متنوعة حيث يقوم اعضاء الجمعيات بتوجيه جهودهم نحو تطوير برامج تربوية وتثقيفية مما يسهم في تعزيز مستوى التعليم وتمكين الشباب بالإضافة الى ذلك توفر الدعم الطبي والصحي للفئات الاكثر احتياجاً ساهمت تلك الجمعيات في التخفيف من العبء الصحي على الافراد وتعزيز رفاهيتهم.

علاوة على ذلك تتبنى الجمعيات الخيرية دوراً فعالاً في التصدي للتحديات البيئية والكوارث الطبيعية حيث تنفذ مشاريع للحفاظ على البيئة وإعادة بناء المناطق المتأثرة بالتعاون مع المتطوعين والمانحين فتعكس الجمعيات تضافر الجهود لبناء مجتمعات مستدامة وقوية، في هذا السياق تقوم الجمعيات الخيرية بدعم ريادة الاعمال وتوفير فرص اقتصادية ما يساهم في تعزيز الاستقلال الاقتصادي للأفراد وتعزيز تنمية القطاع المحلي.

بشكل عام يظهر الدور العميق للجمعيات الخيرية في بناء مجتمعات قوية ومستدامة من خلال تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

فقرة ثانية: المقاربة بين الواقع وبين ما هو متاح للجمعيات

لا بد من الاضاءة على فكرة دخول المرأة في المعترك العام ليس للاستئثار بالسلطة او الهيمنة على المجتمع وانما للمشاركة جنباً الى جنب مع النصف الثاني للمجتمع الا وهو الرجل.

من خلال بحثنا كان لنا الشرف بإجراء فترة تدريبية لمدة قاربت الشهرين واجراء مقابلات مع كادر الجمعية اللبنانية للدراسات والتدريب للوقوف على مدى فعالية دور الجمعيات في تحقق انماء لدور المرأة وتمكينها في المجتمع. وسنستعرض ذلك في مطلبين

المطلب الاول: الجمعية اللبنانية للدراسات والتدريب تأسيسها مبادئها اهدافها العوائق التي واجهتها والنظرة المستقبلية في مشاريع تخدم الشأن العام.

تأسست الجمعية اللبنانية للدراسات والتدريب عام ١٩٩٨ بحيث كان يتركز عملها على تطوير المجتمعات الفقيرة على مختلف الاصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من خلال برامج تساعد في تعزيز القدرة المجتمعية وتعليم وتدريب الشباب والنساء على الشؤون ذات الطابع المدني والفكري واشراكهم في الشؤون

المدنية كهدف اساسي لخلق مجتمع ديمقراطي وسلمي تسوده سيادة القانون والعدالة والحرية والرفاهية الاقتصادية.[١٩]

قامت مبادئ الجمعية وفق الاعلان العالمي لحقوق الانسان واتفاقية الامم المتحدة لحقوق الطفل واعلان الامم المتحدة للقضاء على العنف ضد المرأة وغيرها من الاتفاقيات الدولية التي ترعى حقوق جميع الناس لا سيما النساء والاطفال.

فكان الهدف الاساسي تمكين واشراك المواطنين للوصول الى حقوقهم والعيش بكرامة وسلام وتحقيق أدني مقومات الحياة.

فكانت رسالة الجمعية السعي لخلق مجتمع أكثر تطوراً وعدالة من خلال الحد من الفقر والقضاء على التهميش وتعزيز ثقافة السلام.

تصوغ الجمعية اللبنانية للدراسات والتدريب اهدافها الاستراتيجية ومشاريعها وبرامجها التي تساعد على تعزيز وتطوير قدرات المواطنين من خلال تمكينهم واشراكهم في القرارات المؤثرة في حياتهم للعيش بكرامة.

وكانت المرأة في صلب المشاريع التي تصدت لها الجمعية لحل مشكلاتها وتمكينها كعضو فاعل في المجتمع.

كان ذلك من خلال دعم السيدات عبر تعزيز قدراتهن وتقديم ادوات يمكن استخدامها في بناء وتكريس جهودهن نحو صنع قرار مجتمعي أكثر توازناً.

كما كان لمشروع ملتقى السيدات الخطوة الفاعلة لإيصال صوت المرأة على جميع الاصعدة حيث تبدأ الانطلاقة من التعبير عن افكارهن وحاجاتهن.[٢٠]

من هنا كانت عملية تحفيز المرأة ومساندتها لتكون سنداً لذاتها وثم عائلتها ومجتمعها فطريق الالف ميل يبدأ بخطوة، فعملية تحفيز المرأة هي عملية تنمية لمجتمع ككل.

كان للجمعية العمل على تطوير قدرات المرأة في العمل العام بمنطقة بعلبك من خلال القيام بورش عمل لتعليم الكومبيوتر واستخدام وسائل التواصل الاجتماعي بطريقة مفيدة بالإضافة الى اقامة مشاريع تساعد المرأة في انشاء مشاريع اقتصاديه خاصة كتمويلهن بماكينات خياطة او تصريف انتاجهن من المؤنة اللبنانية وغيرها من المشاريع الصغيرة التي تساعدها في الاستقلالية المادية ودعمها في تحمل المسؤولية بالإضافة الى ورش مدنية في مواضيع المواطنية والمشاركة المدنية والقيادة وهذا كله لتمكينها للمشاركة في العمل العام.

فكان العنوان العريض ترسيخ فكرة الانتماء للوطن من خلال قيام المواطن بكل واجب تجاه وطنه واعتراف مؤسسات الوطن بحقوق مواطنيه عبر سياسات واضحة بالقول والفعل لتحقيق نهوض المجتمع وتقدمه.

---

[١٩] التقرير السنوي للجمعية اللبنانية للدراسات والتدريب.
[٢٠] مقابلة مع كوادر الجمعية بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٤

ان تنمية المناطق المحرومة ضرورة وطنية لترسيخ الشعور بالهوية المشتركة بين جميع ابناء الوطن وقضية ذاتية تتعلق بالإنسان والمجتمع وتقوم على استنهاض كافة العوامل والطاقات للقضاء على الكسل وتحسين الانتاجية.

وخلال مؤتمر لتطوير مشاركة المرأة في الحياة السياسية والذي شارك فيه أكثر من ١٢٥ امرأة من مختلف الاعمار والبلدات والتوجهات السياسية والاجتماعية القى الدكتور رامي اللقيس مؤسس الجمعية اللبنانية للدراسات والتدريب كلمة قال فيها لا يمكن بحث قضايا المرأة بصورة مجردة وبمعزل عن قضايا المجتمع ككل لان قضية المرأة ومشاركتها هي جزء من قضايا المجتمع والنهوض بالمرأة لا يمكن ان يتم الا في إطار مشروع تنموي متكامل يضمن المساواة والعدالة الاجتماعية.

وأكد على ان مشاركة المرأة مبدأ اساسي في التنمية لان التنمية البشرية المستدامة تنظر للناس كفاعلين في عملية التغيير الاجتماعي وليسوا مجرد مستفيدين يتلقون النتائج دون مشاركة نشيطة.

المشاركة كما قال الدكتور اللقيس هي انخراط المواطنين في ادارة حياتهم الوطنية والمحلية وهو ما يتطلب وعياً ومسؤولية من قبلهم واتاحة المجال من قبل النظام العام

والمشاركة لا تتحقق في المشاركة السياسية فقط بل لا بد من وجود قدر من اللامركزية الادارية يساعد ويمكن المواطن بصورة عامة من المشاركة في ادارة حياته الوطنية والمحلية، ومشاركة المرأة بصورة خاصة فإنها تكتسب اهمية من زاوية وخلفية تعزيز المواطنة وتكوين المجتمع المدني الذي يؤلف الدائرة السياسية من دوائر التشكيل المجتمعي.

وكما ان مشاركة المرأة تعزز التوازن بين الجنسين وتساهم في تمكين النساء وتعزيز الاستقرار والتوازن في المجتمع.

واضاف اللقيس بأن مشاركة المرأة وانتسابها الى اطر وهيكليات منظمة كالأحزاب والجمعيات والمؤسسات التربوية والاقتصادية لا تقل اهمية في تحقيق الهدف عند قيام المبادرات الفردية التي تقوم بها السيدات من خلال التطوع في انشطة بلدية او احدى لجانها او المساهمة في تنظيم مشروع خدمة مجتمعية وغيرها.

هذا ما يؤثر في زيادة قدرة المرأة ودعم موقعها في كافة المجالات وتعزز حس المسؤولية والوعي العام لديها اضافة الى تعزيز ايمانها بذاتها وقدراتها وهذا على المستوى الفردي اما على المستوى الاجتماعي العام فيؤثر من خلال تعزيز ثقافة المساواة والتخفيف من حدة التهميش الاجتماعي وتطوير البيئة المدنية والتخفيف من حدة التطرف وزيادة وعي النساء كمربيات فاعلات.

فكانت الخطوة الاساس التي انطلقت منها الجمعية والاصعب هي تعزيز ثقة المرأة بنفسها وتمكينها من رسم خطة تنهض بها وتطور دورها فتقوم به على اسس متينة.

المطلب الثاني: الخطوات الحثيثة من الجمعية لتمكين المرأة.

حيث ان ثقة المرأة بنفسها هو المحرك القوي لتبرهن مدى قدرتها على تخطي الصعاب لتصل الى اهدافها فلا تلتفت الى العراقيل او تنهزم امامها بل تذللها وتعلو فوقها فكان الهدف الاساس للجمعية السعي بمختلف الطرق لتمكينها ودعمها.

حاولت الجمعية بشتى الطرق العمل من اجل العمل على انهاض مجتمع بكل اطيافه وخاصة العنصر الاضعف الا وهو المرأة وعملت على مشاريع كان لها الدور الفاعل في تنمية المجتمع في عدد من المجالات فقامت بمشروع "مدرسة للجميع" حيث قامت الجمعية بتأهيل متوسطة اللبوة الرسمية لتكون على القدر المرجو لاستقبال الطلاب فرممته من الداخل والخارج اضافة الى بناء وتطوير قدرات الكادر التعليمي والاداري فيها ليكون على قدر المسؤولية للنهوض بكل من طلب العلم وقد تم الانتهاء من هذا المشروع عام ٢٠١٨.

بالرغم من الانفتاح والحرية التي يتصف بها لبنان على نطاق واسع في الشرق الاوسط والعالم الا ان مشاركة المرأة تسجل أدني المعدلات سواء على الصعيد المحلي او البلديات وكذلك على المستوى المركزي او المستوى البرلماني ومرده الى ان لبنان لم يوقع سوى عدد قليل جداً من الاصلاحات في مجال الجندر.

فنرى ان المرأة تلعب دوراً بارزاً في المجتمع المدني وفي القطاع الخاص ووسائل الاعلام والفنون والمجال الاكاديمي مقارنة مع الدول الاخرى ولكن حين يتعلق الامر بدخول الساحة السياسية الرسمية بما يتعلق بالبرلمان او البلديات فتمثيل المرأة ما زال منخفضاً للغاية بعد ان تصدر لبنان قائمة الدول الرائدة في تمكين المرأة في الشرق الاوسط من حيث مشاركة النساء في الاقتراع عام ١٩٥٣ فنجد الان ان نسبة مشاركة المرأة متراجعة وهذا ما اكدته انتخابات ايار ٢٠٢٢ حيث فازت ٨ نساء من اصل ١١٥ مرشحة وهو تقدم خجول عن انتخابات الدورة التي سبقت في العام ٢٠١٨ لكنه لا يزال دون الهدف المرجو. ولا نغفل ان هذه الخطوات ليست فقط بمجهود المرأة وحدها او بدعم من هيئات المجتمع المدني فقط لا بل ان الاهم هو دور الدولة والسلطات الرسمية في تعزيز مشاركة المرأة من خلال سن القوانين والتشريعات فكما خطت الدولة خطوة تحسب لها بسن قانون رقم ٢٩٣ او قانون حماية النساء وسائر افراد الاسرة من العنف الاسري فانتقلنا من مرحلة النضال لحماية المرأة الى مرحلة قوننة هذا الحق.[٢١]

لا بد لنا من ذكر ان الجمعية في العام ٢٠١٥ قامت بالتعاون مع مؤسسة كاس الالمانية بمشروع لتطوير قدرات المرأة في العمل العام ودعم ثقتهن بأنفسهن وهذا ما ترجم على ارض الواقع في انتخابات البلدية في مدينة الشمس حيث تقدمت للترشح خمس نساء ثلاثة منهن ممن خضعن للمشروع وهذا مؤشر ايجابي وارتفاع ملحوظ في نسبة مشاركة المرأة.

مما لا شك فيه ان المرأة لا ينقصها القدرة لتكون عنصراً فاعلاً في المجتمع بل عل العكس تماما فإنها ما دخلت مجالاً الا وكانت بارعة فيه.

ولكن المجتمع الذكوري الثقافة هو ما حد من دورها وعمل على تهميشها وهذا ما يعني تهميش أكثر من نصف المجتمع وهي التي تلعب الدور الاساس من نشئة الاسرة وبناء الافراد ومنه الى بناء المجتمع ككل.

سعت الجمعية بكل ما لها من مقومات على العمل بمشاريع الهدف منها تمكين المرأة ودعم مقدرتها وتعزيز ثقتها بنفسها ولا ننكر ما للتمويل الخارجي من ايجابيات في هذا المضمار ذلك ان الدولة عاجزة عن القيام بكل ما من واجبها وهذا ما عزز دور الجمعيات والمجتمع المدني لسد بعضاً من ثغرات تقاعس الدولة.

---

[٢١] الموقع الرسمي لقوى الامن الداخلي قانون رقم ٢٩٣ تاريخ ٢٠١٤/٥/٧ المادة الاولى

الفصل الثاني: تأثير القيادة النسائية في التنمية رؤية شاملة لدور المرأة في بناء المجتمعات المستدامة

دور المرأة في التنمية في مختلف المجالات يتسم بتأثيرها الايجابي حيث تشكل عنصراً اساسياً في بناء الاقتصاد وتعزيز الانتاجية الوطنية وتلعب دوراً حيوياً في تعزيز التواصل والتضامن في المجتمع وتشارك في بناء الاسرة وتربية الاجيال مساهمة في تكوين مجتمع قائم على القيم والتفاعل الاجتماعي كما انها تعكس هويتها في الميدان الثقافي وتسهم في اثراء التراث والفنون وتلعب دوراً محورياً في نقل القيم والتقاليد الى الاجيال القادمة ,اما في المجال السياسي فمشاركة المرأة بإتخاذ القرارات يزيد من تنوع وتمثيل المجتمع ويعزز تمكين المرأة الديمقراطية وتحقيق التوازن في هياكل الحكم .

على الرغم من التقدم الذي حققته المرأة في مجالات متعددة الا انها تواجه تحديات عديدة تقيد دورها التنموي.

يتعلق بالتحيزات الاجتماعية والثقافية وعدم المساواة في الفرص والحقوق، ونقص الدعم المؤسسي لذلك يعزز التركيز على تحسين بيئة داعمة للمرأة وتوفير فرص متساوية للتعليم والتدريب والمشاركة في القوة العاملة وصنع القرارات

المبحث الاول: إشراك المجتمعات في بناء هويات مستدامة وتعزيز التفاهم الثقافي

مما لا شك فيه ان المجتمع لا تقوم له قائمة الا بمشاركة جميع مكوناته ليتحقق التوازن الصحيح، وأي طريق يبدأ بخطوة واهم ما يكون هو التثقيف والتعليم بحيث تشكل هوية وجذور المجتمع وتمثل القاعدة الاساسية لتحقيق التقدم الشامل والاستقرار الاجتماعي وتتضمن التنمية الثقافية التعزيز والحفاظ على التراث الثقافي والتفاعل الايجابي بين الثقافات المختلفة والاستفادة منها في تحقيق التقدم والتطور.

فقرة اولى: المرأة في التنمية الثقافية نواةٌ لمجتمعات مزدهرة

التنمية كلمة شاملة تحاوط حياة الانسان من جميع جوانبه، ولعل الحياة المتسارعة اغفلت ان من اهم الاهداف الواجب تكريسها هي التنمية الثقافية لتعلقها وتأثيرها في مختلف جوانب حياة الانسان ولم تع الكثير من المجتمعات هذه الاشكالية انه بالتطور الثقافي سينعكس على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ذلك ان المجتمع سلسلة مترابطة لا انفصال فيها.

المطلب الاول: دور المرأة في التنمية الثقافية

ان الثقافة تمثل العنصر الاهم في بناء المجتمعات الانسانية وبخاصة عندما يتسع مفهوم الثقافة ليشمل في دائرته كل او أكثر انماط السلوك الانسانية التي تتشكل على ضوء محددات عدة تؤدي الى صياغة تعبير ثقافي عن نمط العيش المرغوب فيه والمرغوب عنه.

ان الماضي الثقافي التاريخي ملاحم الاباء والاجداد وارض الاسلاف واللغة الام والمعتقدات والتقاليد القومية والمفاخر الوطنية والعصبية القومية والفنون والآداب المتوارثة تشكل بمجموعها الهوية الثقافية للمجتمع. [٢٢]

وبالتالي التنمية الثقافية هي عملية رفع وتقوية مختلف شؤون ثقافة المجتمع باتجاه تحقيق الاهداف والمقاصد المطلوبة والتي توفر القاعدة والظروف المناسبة لنضج البشرية وتعاليها.

ان عملية التثقف لا تأخذ رحاها الا حين تتم بشكل متناسق بين نصفي المجتمع فلا يمكننا القول ان التثقيف يجب ان يأخذ دوره على العنصر الذكري فقط بل ان المرأة هي العنصر المنشئ للأجيال التي هي قاعدة اي مجتمع.

لا شك ان الاجحاف في تكريس حقوق المرأة ليس سببه الوحيد سيطرة الرجل والفكر الذكوري وانما ايضاً عدم ثقة المرأة بقدراتها، لا بد من العمل على تمكينها ودعمها لتكون رائدة في مختلف المجالات.

فكلما كانت المرأة على درجة عالية من الثقافة كلما كانت نتائجها الايجابية عليها وعلى اولادها وبالتالي على المجتمع ككل.

ولا بد من الاستمرارية في عملية التنمية الثقافية والعمل على ديمومتها ليتسنى للأجيال الابقاء على التواصل بحيث تكون الثقافة هي الهدف المحوري لكمال البشرية.

قال تعالى: "وما خلق الذكر والانثى ان سعيكم لشتى"[٢٣]

من هنا يتضح لنا ان الحق مقسم بالتساوي بين الجنسين في القابلية للكسب من العمل صالحاً وطالحاً وفيما يترتب عليهما من جزاء.

فالمرأة كما الرجل لها الحق بالكسب والتعلم والتعليم وكما عليها واجبات كذا لها حقوق.

فالتثقيف والتعلم والتعليم ليس حكراً على الرجل فكم من نساء كن رائدات من الاسلام الى عصرنا الحالي ويشهد لهن.

لقد ساهمت حركات تحرير المرأة في الوطن العربي في تركيز الهوية الوطنية في مرحلة النضال ضد الاستعمار اذ قام الاصلاحيون والشعراء والكتاب بدور مهم لأحداث التغيير ودعا هؤلاء الى تعليم المرأة لتمكينها من المشاركة في بناء الامة.[٢٤]

وكان رفاعة الطهطاوي وهو من أشهر الشخصيات الفكرية اول من نادى بتحرير المرأة وتعليم الفتاة فكان السبب في اصدار قرار بحق المرأة المصرية في التعلم عام ١٨٧٣م وكانت هدى شعراوي رئيس مجلس النواب المصري الاول ومؤسسة الاتحاد النسائي المصري تضع بصمتها في لفت الانظار الى كفاح المرأة والاعتراف بحقوقها ومن بعدها كان الدور الابرز الذي قاده قاسم امين الاديب المصري والذي يعد رائد حركة تحرير المرأة.

---

[٢٢] علي شريعتي \فيروز زاد وامير رضائي /تطوير الثقافة –دراسة اجتماعية في مفهوم التنمية الثقافية صفحة (٢٣)
[٢٣] سورة الليل الآية ٣
[٢٤] وفاء ياسين نجم /التمييز ضد المرأة دراسة مقارنة منشورات الحلبي صفحة (٣١)

المطلب الثاني: الواقع الثقافي اللبناني

كان الواقع اللبناني يشهد حركة خجولة في عملية المطالبة بحقوق المرأة فمع بدايات القرن التاسع عشر والذي اتسم بالعجز في انطلاق عملية التحرر والمطالبة بالحقوق بدأت في اواسط القرن ذاته عملية النهوض وتمكين المرأة تظهر بشكل واضح وتأخذ مكانتها وصولاً الى القرن العشرين حيث بدأت تتبلور فكرة مشاركة المرأة والتحرر من ظلمة العزلة والانطوائية فبدأت مسيرتها بالحياة العملية فشغلت مناصب في السلك الخارجي كما حققت حلمها في القرار البلدي مشاركة بالانتخاب والعضوية والسير نحو تمكينها سياسياُ ايضاُ.

كان للصحافيات الدور البارز بعملية النهوض النسائي ومطالبتهن بتعليم المرأة حيث لا يعقل ان تكون المعلم والمربي والمنشئ الاول وتكون جاهلاً ومن ابز المناديات زينب فواز الاديبة اللبنانية وحاملة شعلة النهضة الفكرية ومي زيادة الشاعرة والاديبة والتي ومن خلال محافلها التي تكتظ بالأدباء والمفكرين واهل الفن والسياسة وتمازج مختلف الافكار والمبادئ والميول تتضافر فيما بينها لتنتج افكاراً لنهضة ومساندة المرأة.

لا ننكر الصعوبة في الانطلاقة وخاصة مع غياب المدارس للتوعية والتعليم والاعراف والموروثات التي تنادي بالعزلة والجهل والواقع المنغلق على ذاته وان الجهود ستصرف مضاعفة وبالرغم من كل ذلك استطاعت المرأة ان تتحدى الظروف والصعاب وتفرض كينونتها كعنصر فاعل واساسي في المجتمع ولا يمكن تهميشه.

لما كانت المرأة الحلقة الاضعف في المجتمع كان لا بد لها من الدعم الحقيقي لحق المرأة بتكريس وجوديتها فكانت الاتفاقيات الدولية وميثاق الامم المتحدة الذي كان بمثابة الدرع الحامي لها والذي نادى بالمساواة بين افراد المجتمع بالحقوق والواجبات فبصدور ميثاق الامم المتحدة في ٢٦ حزيران ١٩٤٥ في سان فرنسيسكو تأكيد على عدم التفرقة وصيانة للحقوق ودعم كامل لمبدأ المساواة بين افراد المجتمع دون تفريق بين جنس وعرق ولغة او دين.

من هنا يمكننا القول ان ميثاق الامم المتحدة قد أكد على المساواة بين الرجال والنساء في الحقوق والواجبات والحريات الاساسية من دون تمييز او تفرقة واوجبت على الدول الاعضاء في الامم المتحدة الالتزام بالعمل في سبيل القضاء على التمييز.

كذا كان دور الاتفاقيات الدولية الاخرى من اتفاقية حماية حقوق الانسان والحريات الاساسية هو الاعتراف لكل انسان الحق بالحياة والحماية من التعذيب والمعاملة الوحشية والحماية من الاسترقاق وحق حرية العمل وحق الفرد الى الاحتكام الى قضاء عادل وحرية الاشتراك في الاجتماعات السلمية وحرية الزواج اضافة الى ما نصت عليه هذه الاتفاقية تأمين التمتع بالحقوق والحريات الاساسية المبينة في الاتفاقية دون تمييز ولا سيما من حيث الجنس.

كان اهم ما كرسته وشددت عليه هذه الاتفاقيات انصاف المرأة ومساواتها بالرجل في الحقوق والواجبات وعدم التمييز بينهما.

ايضاً توفير سبل الية حماية العاملين في علاقاتهم مع ارباب العمل من دون تمييز من حيث الجنس.

وفي عام ١٩٧٩ تم اعتماد اتفاقية سيداو

(On Convention Elimination of All Forms of Discrimination Against) Women

من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة وقد تضمنت بنوداً تشجب فيها الدول الاطراف الموقعة على الاتفاقية جميع اشكال التمييز ضد المرأة وتجسيد مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في دساتيرها وتشريعاتها والعمل جاهدة على تطبيق هذه البنود.

ولا يسعنا في هذا المضمار الا ان نذكر اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ اذ نصت في بعض موادها على وجوب معاملة النساء معاملة حسنة كما يعامل الرجال وكما يجب ان تحمى النساء بصفة خاصة من الاعتداء على شرفهن ولا سيما ضد الاغتصاب او الاكراه على الدعارة او اي نوع من الاعتداء المشين.

فكانت جميع بنود الاتفاقية تنص على عدم التمييز بين الرجل والمرأة في جميع الحالات.

مما تقدم لا يسعنا الا القول بوجوب العمل على حماية المرأة وتسهيل عملية تعليمها وتثقيفها ليكون العلم والثقافة سلاحها بوجه المجهول والجهل ولتكون منارة للأجيال القادمة من بعدها.

فكلما ارتقت المرأة وتسلحت بالعلم والثقافة كلما زادت قيمتها بعينيها واصبحت حريصة أكثر على اعطاء صورة مشرفة عنها والابتعاد عن فكرة انها سلعة لتوصيل المحتوى بصورة مبتذلة.

فقرة ثانية: رؤية جديدة للتنمية الاجتماعية بناء اواصر التضامن وتحقيق التقدم الشامل في المجتمعات

يرمز النوع الاجتماعي الى الهوية المكتسبة والمتغيرة عبر الزمن والثقافات. اذ يشير النوع الاجتماعي الى الادوار المحددة اجتماعياً والسلوكيات والعلاقات بين الذكور والاناث. بالرغم من ان المرأة قد تتعرض لأشكال مختلفة من القمع وعلى اسس شتى منها الطبقي والعرقي والثقافي والديني والوطني وغيرها، الا ان النوع الاجتماعي يبقى العامل الأول في تحديد واقع المرأة الاجتماعي.[٢٥]

المطلب الاول: تحفيز الابتكار الاجتماعي لدور المرأة

نعني بمفهوم النوع الاجتماعي مختلف الادوار والحقوق والمسؤوليات الراجعة للنساء والرجال والعلاقات القائمة بينهم.

ولا يقتصر المفهوم على النساء والرجال فحسب وانما يشمل الطبقة التي تتحدد بها خصائصهم وسلوكياتهم من خلال مسار التعايش الاجتماعي، ويرتبط النوع الاجتماعي عموماً بحالات اللامساواة في النفوذ وفي امكانية الاستفادة من الخيارات والموارد وتتأثر المواقع المختلفة للنساء والرجال بالحقائق التاريخية والدينية والاقتصادية والثقافية.

من هنا نرى ان الحقوق الاجتماعية للمرأة مهدورة ليس على اساس مرتبط لا بالقدرات ولا الكفاءات الفكرية والعلمية وانما واقع المجتمع الذكوري الذي يفرض عليها جعلها تتحجم في تجسيد قدراتها او فرض آرائها وقراراتها تحت سيطرة الرجل.

[٢٥] مرجع سابق صفحة (٦٣).

فكانت بداية التمييز بين حقوق المرأة وحقوق الرجل تقوم على اساس عضوي فيزيولوجي متعلق بالجنس وغير مرتبط بالقدرات والكفاءات العلمية والفكرية.

فحرمان المرأة من التعلم والقراءة والكتابة بحجة انها عوامل تفسدها فالتعليم هو السبيل الاساسي للمعرفة وهو الطريق الوحيد لتنقيح العقل الانساني وبلورة الطاقات الكامنة داخل كل فرد.

عملية انخراط المرأة في المجتمع تبدأ من نشأتها فحين حصولها على حقوقها كمشاركة في الاسرة سيكون خطوة للمشاركة في الحياة العامة.

بسبب اشغالها العديد من المهام في المجتمع فكانت الشاعرة والاديبة والحاكمة والطبيبة والفنانة وغيرها من الادوار الكثيرة التب اتقنتها كان الدور الاساسي بناء الاسرة لينطلق منها بناء المجتمع وتحمل مسؤولية الابناء وتنشئتهم نشأة صحيحة فكانت ادارة البيت من اهم المهام الموكلة اليها هذا المجتمع المصغر بكل جوانبه الاجتماعية الاقتصادية الصحية فكما هي قادرة على ادارة مهام المنزل وشؤنه كذا انها قادرة على ان تكون على قدر المسؤولية بأي مهمة توكل اليها في المجتمع.

بحسب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مادته الثالثة من الجزء الثاني ان تتعهد الدول الاطراف فيه بضمان مساواة الذكور والاناث في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في هذا العهد.

لا بد من الاشارة الى ان حق المرأة متعلق بقضايا السلامة الجسمية والاستقلال وعدم تعرضها للعنف الجسدي او الجنسي كما لها الحق بالتصويت وشغل المناصب العامة وابرام العقود القانونية والحصول على حقوق متساوية في قانون الاسرة والحصول على اجور عادلة وكل حق يتعلق بكونها انسان يشارك الرجل بنصف المجتمع.

المطلب الثاني: العوائق التي تحول دون تحقيق المرأة لريادة الاعمال وتوليها دوراً محورياً في عالم الابتكار والتطوير

على الرغم من الجهود الحثيثة لتمكين المرأة والعمل لحصولها على حقوقها خلال الاعوام الثلاثين المنصرمة لا تزال احصاءات منظمة العمل الدولية تبين عدم المساواة بين المرأة والرجل وخاصة في تدني نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل وتولي المناصب الادارية العليا.

فنجد مثلاً ندرة بتولي النساء في المواقع القيادية للشركات الكبرى وذلك لأسباب عديدة منها تاريخي وبعضها ينشأ من طبيعة عمل المؤسسات نفسها وبعضها يتعلق باختلافات جذرية كامنة في عقول الذكور والاناث ولا ننكر ما لأدوار الحمل وتربية الاطفال التي تقع بطبيعتها على عاتق المرأة من تأثير في ندرة وجود النساء في المراكز العليا للشركات الكبرى وهي ليست بهذه الحدة كما نعتقد.[٢٦]

ان المسؤوليات المتعددة تسترق المجهود من المرأة وتستدعي منها جهداً أكبر وهي فعلاً قادرة على تحمل اعباء أكثر من مسؤولية فنراها الام والمدبرة والمعطاءة في منزلها والطبيبة والمحامية والقاضية والرسامة وغيرها خارج مملكتها وتعطي كل عمل ما يحتاجه من اهتمام.

[٢٦] بنينا تومبسون جيسي غراهام وتوم لويد مركز المرأة في مجلس الادارة /الدار العربية للعلوم ناشرون صفحة ٢٦

هذا فعلاً من المشكلات الكبرى التي تواجه المرأة الجمع بين المسؤوليات وهذا ما دفع باللجنة الخاصة بالمرأة في منظمة العمل الدولية لإيجاد حلول لهذه المشكلة وضرورة تحقيق مشاركتها الكاملة في حياة المجتمع، وهذا ما اقرته منظمة العمل بالتوصية الخاصة واهم ما ورد فيها:

أ. اتباع سياسة ملائمة تستهدف تمكين المرأة ذات المسؤوليات الاسرية التي تعمل خارج بيتها من ممارسة حقها في ان تقوم بذلك دون ان تخضع لاي تمييز.

ب. تشجيع او تسهيل بتنمية الخدمات التي تساعد المرأة على القيام بمسؤولياتها في البيت والعمل بصورة منسقة.

في الواقع ان المرأة قادرة على ان تكون القائدة والموجهة والداعمة لأبنائها ومحيطها خاصة حين تعطى الثقة والدعم المعنوي وعدم التشكيك بقدراتها مما يعطيها دفعاً الى الامام.

تتعدد المراجع القانونية التي ترعى اوضاع المرأة العاملة بصورة عامة والمتزوجة بصورة خاصة، وتتفاوت مضامين التشريعات الناظمة لهذه الرعاية من قطر الى اخر وفي القطر الواحد من حقل انتاجي الى اخر وداخل الحقل من قطاع الى قطاع.[٢٧]

فنجد القوانين ونصوص الدستور لا تتطابق بين مختلف القطاعات فما ينطبق على قطاع معين لا ينطبق على اخر فما ينطبق مثلاً على العاملين في القطاع الزراعي لا ينطبق على العاملين في القطاع الصناعي والخدمات وكذلك ما ينطبق على موظفي القطاع الخاص قد لا ينطبق على موظفي القطاع العام فبرغم ان القوانين والانظمة تعمل من اجل احلال المساواة يبقى هناك بعض النصوص التي ترعى كل قطاع على حدي، فنجد هذا الاختلاف في تحديد ساعات العمل والاجور والاجازات والمساعدات المرضية وغيرها ...

ان النصوص والتشريعات التي وضعت لترعى عمل المرأة كانت على كثير من التباين وخاصة بين توصيات الاتفاقيات الدولية والقوانين الداخلية الخاصة بكل بلد ما دفع بالمجتمع الدولي لتحديد المبادئ القانونية التي تحمي عمل المرأة وتشجعها عليه.

اما على صعيد التشريع اللبناني فقد تقدم النائب غسان مخيبر بتاريخ ٢٠١٦\٤\١١ باقتراح قانون تحت رقم ٢٠١٦\١٦٨ الى البرلمان اللبناني حاول من خلاله تكريس حق من حقوق المرأة وذلك بالسماح للسيدات اللواتي انتخبن عضوات في البلدية الا تسقط عضويتهن في حال زواجهن، وهي خطوة تحتاج الى الثبات لتكريسها ولكن مثله مثل كثير من الحقوق التي حاول النواب تكريسها كقوانين لحماية المرأة ولكنها اصطدمت بجدار الذكورة وعرقلت مسيرتها.

لا يخفى ما للتقاليد والثقافة وحاجة المرأة الاقتصادية التأثير الكبير في تشريعات العمل المتعلقة بالمرأة العاملة وبالحماية المقررة لها وهذا ما نادى به الراحل الدكتور عبد السلام شعيب لتعديل القوانين الخاصة بالمرأة وفقاً للنصوص والاتفاقات الدولية.

[٢٧] د. زهير حطب د. عباس مكي الطاقات النسائية العربية صفحة (١٦٩)

المبحث الثاني: تحولات التنمية الاقتصادية والسياسية في محطة البناء المستدام لمستقبل مزدهر

في رحلة التنمية الاقتصادية والسياسية يشكل التفاعل بين الاقتصاد والسياسة اساساً حيوياً لتحقيق التطور الشامل.

تتسارع الدول نحو تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال سياسات تشجيعية للاستثمار، تعزيز الصناعات المحلية وتحسين بيئة الاعمال، في هذا السياق يلعب التنظيم السياسي دوراً حاسماً في تحديد اتجاهات النمو وتوجيه السياسات الاقتصادية.

بصورة متكاملة يتجسد التقدم الاقتصادي في تحقيق الاستقرار السياسي وبناء مؤسسات فعالة، يتطلب التحول الشامل توازناً متناغماً بين القوانين الاقتصادية والتشريعات السياسية مع التركيز على تعزيز المشاركة المدنية وضمان العدالة الاجتماعية في هذا السياق تعتبر الرؤية الاقتصادية والادارة الفعالة للموارد اساسيات لتحقيق التنمية المستدامة والتقدم السياسي المستدام.

فقرة اولى: التمكين الاقتصادي للمرأة وزيادة الانتاجية

بفضل دور المرأة التنموي يمكن تحقيق نمو اقتصادي مستدام وعادل وتحسين مستوى المعيشة للأفراد والمجتمعات.

ان التمكين الاقتصادي للمرأة يساهم في زيادة الانتاجية وتحسين جودة الحياة بشكل عام، كما ان تمكين المرأة في المشاركة السياسية يحقق توازناً في صنع القرارات وتمثيل اوسع لمختلف شرائح المجتمع.

المطلب الاول: دور التنمية الاقتصادية في تحقيق الاستدامة والازدهار المجتمعي

من الصعب التوصل الى تعريف قاطع ومحدد لمفهوم التنمية الاقتصادية يجمع عليه آراء العلماء.

ولكن أكثر ما اتفق انه أقرب للوصف، ان التنمية الاقتصادية عملية تستهدف زيادة ملموسة ومستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي على مدار الزمن.

والتنمية الاقتصادية عبارة عن اجراءات يتخذها صناع السياسة والجماعات المشركة حيث تشير التنمية الاقتصادية الى التغيرات الكمية والنوعية التي يشهدها الاقتصاد، هذه الاجراءات منها رأس المال البشري والبنية التحتية الاساسية والتنافس الاقليمي والاستدامة البيئية وغيرها.

التنمية الاقتصادية هي الطريقة التي تعمل بها الامة على تحسين الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لشعوبها بحيث تستخدم فيها الموارد المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي ما يستدعي التغلب على المعوقات وتوفر رأس المال والخبرة الفنية والتكنولوجيا.

هي عملية صعبة وشاقة تحتاج الكثير من الدقة في التخطيط ووضع برامج واستراتيجيات بجهود متضافرة بين الشعوب والسلطات الحاكمة من جهة وبين الدول المتقدمة والدول النامية من جهة ثانية.

يتمثل هدف التنمية الاقتصادية في تعزيز القدرات الاقتصادية لدولة أو منطقة ما من أجل تحسين مستقبلها ومستوى المعيشي لها فهي عبارة عن عملية يتم من خلالها الشراكة بين القطاع الحكومي وقطاع غير

الحكومي من أجل توفير ظروف أفضل لتحقيق النم والاقتصادي وخلق فرص عمل وتحسين نصيب الفرد من الناتج المحلي

ما يهمنا هنا هو كيفية تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً لتجسيد التنمية المجتمعية بحيث تستطيع المرأة من خلال هذه العملية الانتقال من موقع قوة اقتصادي أدني الى موقع اقتصادي اعلى من خلال ازدياد سيطرتها وتحكمها بالموارد الاقتصادية والمالية الاساسية متل رأس المال الاجور الملكيات العينية وهو ما يمنحها استقلالية مادية مباشرة تمكنها من محاربة الفقر وتحسين الرفاهية.

لا يخفى على أحد ان الدور الذي اعطي للمرأة ليس بحديث ذلك ان الاسلام اعطاها الاستقلالية الاقتصادية المطلقة للتصرف بأموالها دون الرجوع لزوجها كما لها الحق بالبيع والشراء والمتاجرة واي عمل يعود عليها بالمنفعة المادية او امتهان مهنة تحبها وترضاها كما لها الحق بأن تنتخب وتُنتخب في أي مجلس تشريعي او سياسي أو اقتصادي، ولها أن تتولى القضاء بل لها أن تفتي في الناس بأحكام الشريعة إذا كانت عليمة بها.

مما لا شك فيه وبالرغم من دور المرأة الفاعل بالمجتمعات العربية عامة والمجتمع اللبناني خاصة ومدى اهميته الا اننا نرى الفرق الشاسع مع دورها في الدول المتقدمة والتي تظهر إحصاءاتها مدى الاهتمام بدور المرأة التنموي على جميع الصعد.

بالرغم من احراز المرأة تحصيلاً علمياً عالي المستوى الا ان تحقيق المساواة بين الجنسين لم تجد البنية القوية لتكريسها بشكل تلقائي وانما تحتاج لكثير من النضال وهذا لا يزال مستوى مشاركة المرأة في القوى العاملة الأدنى عالمياً، وتمثيلها ضعيفاً في المناصب الإدارية العليا والمرتفعة الأجر، وفي عدد من القطاعات التي يهيمن عليها الرجال.

يعتبر اسهام المرأة على الصعيد الاقتصادي ذو اشكال عديدة اما بصورة مباشرة على شكل مادي كأجور او مرتبات تحصل عليها او أثمان سلع ومنتجات تبيعها او ربح تحصل عليه من صناعة بعض المصنوعات اليدوية.

اما إسهامات المرأة غير المباشرة فتتمثل في قيمة المواد التي تنتجها وتستهلك داخل المنزل وهذا يعد قيمة نقدية تساهم بها المرأة تنتجها في ميزانية الاسرة وتشارك في تحسين الاسرة المعيشي.

المطلب الثاني: عوائق في طريق مساهمة المرأة اقتصادياً ودور منظمة الاسكوا في التمكين

تجدر الاشارة ان مساهمة المرأة على الصعيد الاقتصادي في الدول المتقدمة تختلف عنها في الدول النامية وكذلك في الدول النامية بين الريف والمدن وكل ذلك يتعلق بالثقافة والمستوى التعليمي والامكانيات المتاحة للمرأة لتذلل العقبات، فكلما زادت نسبة تعليم المرأة وانفتاحها واقتناعها بوجوب خوض غمار سوق العمل وتقديم خبرتها ووضع بصمتها ستكون دون شك على قدر عالي من الكفاءة.

إضافة لعامل اقتناع المرأة في خوض غمار العمل ان العمر احد الاسباب التي تؤثر في عملها فتكون في عز عطائها ما بين ٢٠ و ٢٩ سنة وكثيرات تتبلور فكرة العمل ما بعد هذا العمر فتقل فرص عملهن وكما ان بعض الاعمال تقبل من نساء دون اخريات او بمعنى اصح قد تقبل من فتيات غير متزوجات دون

المتزوجات اضافة الى ان المشتغلات من النساء تتركزن في قطاعات اقتصادية معينة ومهن محددة في قطاع الخدمات , كما ان نصيبهن من بعض الاعمال التي تدر اجراً عالياً ما زال هزيلاً وغير متساوي مع اجور الرجال وعلى وجه التحديد يتركزن في الاعمال الزراعية واعمال النظافة في البيوت .

على الرغم من ذلك فقد اكدت الدراسات اخلاص المرأة في مجالات العمل المختلفة ومساهمتها الفعالة في التنمية.

بسبب العوائق والمشكلات التي واجهت المرأة كان الدور الفاعل لمنظمة الاسكوا التي عملت جاهدة لتمكين المرأة اقتصادياً عن طريق.[٢٨]

أ. معالجة مسألة اعمال الرعاية غير المدفوعة الاجر باعتبارها عائقاً اساسياً امام مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وتوجيه الجهود المبذولة على مستويات التشريعات والسياسات والبرامج نحو زيادة هذه المشاركة
ب. تعزيز انخراط المرأة في ريادة الاعمال قناة اساسية لزيادة هذه المشاركة
ت. تمكين المرأة قانونياً لمساعدتها لمعرفة حقوقها القانونية والحصول على الدعم المجتمعي لتمارس تلك الحقوق وبالتالي سن القوانين التي تحمي وتدعم وتدافع عنها.

تسعى الدول وجمعيات المجتمع المدني من خلال تمكين المرأة وحصولها على حقوقها والقيام بواجباتها محاولة القضاء على جميع اشكال التمييز والقضاء على جميع اشكال العنف ضد المرأة سواء المادي او المعنوي مع ما يستتبع من اتجار او استغلال او اعتداء جنسي وحماية الاطفال من الزواج المبكر وكثير من المواضيع التي تمس جميع نواحي حياتهن.

فقرة ثانية: المرأة في التنمية السياسية تحقيق للمساواة والتنمية المستدامة.

لعل من أبرز المجالات التي يمكن للمرأة ان تظهر فيها مدى قدرتها على الريادة والقيادة هو المجال السياسي، ان سمة التحمل والعمل على حل المشاكل وتذليلها جعلها قادرة على تولي مناصب سياسية مرموقة بالرغم من محاربة الرجل والمجتمع لها.

المطلب الاول: الدور السياسي للمرأة بين الامس واليوم

من خلال نظرة سريعة عن دور المرأة في العصور القديمة كان دور المرأة في العمل لسياسي محدود جداً وكان دورها بالقيام بالأعمال المنزلية والرعاية الاسرية وفي القرن التاسع عشر ظهرت الحركة النسوية كرد فعل على الظلم والتهميش الذي واجهته النساء في المجتمعات فبدأت تطالب بحقوق المرأة في التعليم والانتخاب والمشاركة السياسية وفي القرن العشرين اشتهرت حركة الاحتشام والتصويت النسائي في عدد من البلدان وبدأت في الحصول على حق التصويت والمشاركة في الانتخابات وخاصة في نيوزيلندا وفنلندا.

[٢٨]تمكين المرأة اقتصادياً-لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا نت تاريخ١٩/كانون الثاني ٢٠٢٤ الساعة ١٢:١٥ ق ظ

هنا كانت الانطلاقة حيث بدأت النساء في الظهور بشكل متزايد في المناصب السياسية العليا فكان اول انتخاب لامرأة رئيسة لدولة في العالم عام ١٩٦٠ وهي سيريما فو باندارانايكي رئيسة سريلنكا.[٢٩]

مع مرور الوقت شهدت العديد من البلدان تحسينات في الحقوق والمشاركة السياسية للمرأة فأصبحت النساء يمثلن جزءاً أكبر في البرلمانات والحكومات والهيئات الدولية.

على الرغم من ذلك ما زالت التحديات تواجه المرأة في العمل السياسي بما في ذلك التمثيل المتوازن ومكافحة التحيزات والتمييز الجنسي.

اما واقعنا اليوم فتتحمل النساء العديد من المناصب الرفيعة في السياسة والحكومات حول العالم ومشاركتهن تساهم في صنع القرارات وتحقيق التنمية الشاملة، وعلى الرغم من التحديات المستمرة تظل المرأة تلعب دوراً اساسياً في العمل السياسي وتعزز بذلك التنمية السياسية الاجتماعية والاقتصادية تعد التنمية السياسية أحد الجوانب الاساسية للتقدم والنمو المستدام للمجتمعات.

تعتبر التنمية السياسية عملية شاملة تهدف الى تعزيز الهياكل السياسية وتحسين اداء المؤسسات الحكومية وتعزيز مشاركة المواطنين في صنع القرارات العامة.

المطلب الثاني: المرأة كعنصر حيوي في المشهد السياسي والالتزام الدولي بتعزيز حقوقها

للتنمية دور في التركيز على قيم الديمقراطية وحقوق الانسان والعدالة الاجتماعية وتعزيز الاستقرار السياسي والحد من التوترات والصراعات الداخلية، بحيث تؤدي المؤسسات السياسية القوية الى تقليل احتمالية الازمات وتعزيز الامان والسلم الاجتماعي وتوفير الخدمات الاساسية وبالتالي دعم التنمية الشاملة.

الجهود المتضافرة في اي مجتمع لا شك انها تتكامل بوضع بصمة المرأة وذلك من خلال تشجيعها على المشاركة الفعالة في الحياة السياسية بمختلف المستويات بما في ذلك الترشح للمناصب القيادية والمشاركة في الانتخابات وفي صنع القرارات العامة ومن هنا نكون قد عملنا على تكريس مبدأ المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق المرأة في المجتمع والحياة السياسية. تساهم المرأة في السياسة في تعزيز الحوكمة الجيدة وتحقيق التنمية المستدامة التي تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الحالية والمستقبلية للمجتمع.

ما كانت المرأة لتحقق اي تقدم في خوض غمار العمل السياسي لولا تكريس هذه الحقوق قانونياً ودولياً عن طريق المعاهدات والاتفاقيات التي تهدف الى تعزيز المرأة وحمايتها في المجتمعات المختلفة.

أكثر من كان فاعلاً في هذا المضمار هو الاعلان العالمي لحقوق الانسان والذي تضمن حقوق المرأة كحقوق انسان اساسية وتبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٤٨ فقد نص في مادته الثانية: لكلِّ إنسان حقُّ التمتُّع بجميع الحقوق والحرِّيات المذكورة في هذا الإعلان، دونما تمييز من أيِّ نوع، ولا سيما التمييز

[٢٩] ويكيبيديا ٢٠٢٤/١/٢٣ الساعة ١١:٣٠ ب ظ

بسبب العنصر، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدِّين، أو الرأي سياسيًّا وغير سياسي، أو الأصل الوطني أو الاجتماعي، أو الثروة، أو المولد، أو أيِّ وضع آخر. وفضلاً عن ذلك لا يجوز التمييزُ على أساس الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو الإقليم الذي ينتمي إليه الشخص، سواء أكان مستقلاً أو موضوعًا تحت الوصاية أو غير متمتّع بالحكم الذاتي أم خاضعًا لأيِّ قيد آخر على سيادته.[٣٠]

كذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة سيداو (Convention on the (All Forms of Discrimination Against Women Elimination of

فقد تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٩ وهي اداة قوية لتعزيز حقوق المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع مجالات الحياة وتعد سيداو (CEDAW) أحد أكثر المعاهدات التي صدقت عليها الدول حول العالم وتلتزم الدول الاعضاء بالعمل على تطبيق احكامها والتقدم نحو المساواة بين الجنسين.

هذا ما نصت عليه المادة ١من اتفاقية سيداو بتعريفها للتمييز ضد المرأة:

أي تمييز او إقصاء او تقييد يتم بناء على الجنس وله تأثير او غرض على اضعاف وإبطال اعتراف وممارسة واستمتاع المرأة بكافة حقوقها الانسانية وحرياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية وكافة الحريات الاخرى بغض النظر عن حالتها الزوجية ووفقاً لأساس واحد وهو المساواة بين الرجل والمرأة.[٣١]

لعل أكثر ما يفيد المرأة ويحقق لها ما تصبو اليه هو القوانين والتشريعات الوطنية بوصفها المحرك الاول لتعزيز حقوقها وحمايتها. ولهذا لا زالت المرأة تواجه العديد من التحديات سواء في الوقت الحاضر او حتى قد يمتد للمستقبل بحيث لا تزال النساء يواجهن التمييز والتحيز في العديد من المجتمعات عند محاولتهن المشاركة في الحياة السياسية، وهو ما يظهر جلياً في قلة التمثيل في المناصب السياسية العليا منها البرلمانات والحكومات وقد يكون هذا نتيجة لعوائق منهجية وهيكلية تمنع وصول المرأة الى المناصب الرفيعة.

من التحديات التي تواجه النساء نقص الدعم المؤسسي اللازم لدخول العمل السياسي بما في ذلك التمويل والتدريب والتوجيه اللازمين لتحقيق نجاحهن في هذا المجال. كذلك مشكلة التوازن بين العمل والاسرة فكثيرات آثرن القيام بواجباتهن العائلية على خوض غمار العمل هذا بالإضافة الى العنف السياسي والتهديدات بحيث تلقي الرعب في نفس المرأة وتقيد نشاطها السياسي وتعزف عن فكرة المشاركة.

لتمكين المرأة سياسياً وتفعيل دورها في التنمية السياسية لا بد من تضافر الجهود تركز على تعزيز المساواة بين الجنسين وتذليل العقبات التي تواجه النساء وعلى الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني العمل على توفير فرص متساوية للمشاركة السياسية للجنسين وتشجيع المرأة على الاعتقاد بأهمية دورها في صنع القرارات وتحقيق التغيير الايجابي.

---

[٣٠] الاعلان العالمي لحقوق المرأة المادة الثانية.
[٣١] اتفاقية سيداو المادة الاولى.

حين يقال مشاركة سياسية ذلك يعني مجمل النشاطات التي تهدف الى التأثير في القرارات التي تتخذها الجهات المعنية بصنع القرار السياسي كالسلطة التشريعية والتنفيذية ومن ضمنها الاحزاب والجمعيات السياسية مع تحديد اهداف واضحة مرحلية وطويلة الامد من اجل ايجاد اليات واساليب تؤدي الى النهوض بموقع المرأة السياسي من اجل ردم الهوة بينها وبين الرجل والالية المطروحة هي نظام "الكوتا" النسائية اي اعطاء وتخصيص عدد معين من المقاعد في المجالس التشريعية الوطنية والمحلية لضمان تمثيل المرأة في المؤسسات السياسية.

القسم الثاني: الكوتا النسائية بين تعزيز المشاركة وتحديات التنفيذ لتحقيق المساواة في الفرص

تعد الكوتا النسائية خطوة هامة نحو تعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتحقيق المساواة في الفرص فمن خلال فرض نسب معينة من المقاعد البرلمانية او الوظائف الحكومية للنساء بحيث تعزز الفرص المناحة لهن للمشاركة الفعالة في صنع القرار وتمثيل مصالحهن ومع ذلك تواجه الكوتا التحديات التنفيذية بما في ذلك مقاومة ثقافية وتحديات قانونية وسياسية والتي قد تعيق تحقيق اهدافها بشكل كامل.

الفصل الاول: الكوتا النسائية حل اولي في مسار تعزيز المشاركة السياسية للمرأة

الكوتا حل اوليُ في مسار تعزيز المشاركة السياسية للمرأة اذ توفر فرصة فورية لزيادة تمثيلهن في الحياة السياسية ومع ذلك يجب ان يكون هذا الحل جزءً من استراتيجية اوسع لتحقيق التوازن في المجتمعات حيث ينبغي ربط الكوتا بجهود اخرى مثل تحسين الوعي الثقافي وتغيير السلوكيات الاجتماعية التي تحول دون مشاركة المرأة في السياسة بالإضافة الى تطوير القوانين والسياسات التي تضمن تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية من خلال هذا الربط يمكن للكوتا ان تكون جزءاً من إطار اوسع لتحقيق التغيير الاجتماعي والسياسي الشامل.

المبحث الاول: الكوتا ماهيتها نشأة الفكرة والادلة التاريخية لاستخدامها في المجتمعات

الكوتا النسائية تشير الى تحديد نسبة معينة من المقاعد او الفرص في مؤسسات معينة لتكون مخصصة للنساء حيث تهدف هذه السياسات الى تحقيق التوازن بين الجنسين وتعزيز مشاركة النساء في مختلف المجالات سواء في الحكومة او الاعمال او اي مجال اخر، يتم تنفيذ الكوتا النسائية كوسيلة لتعزيز المساواة وتحفيز التمثيل النسائي في المجتمع.

فقرة اولى: مفهوم الكوتا النسائية وماهيتها وبصمة الامم المتحدة

الكوتا النسائية هي سياسة تهدف الى تحقيق التمثيل النسائي في المؤسسات الحكومية والبرلمانات بحيث تقوم على تخصيص نسبة معينة من المقاعد او الفرص للنساء وتعد بصمة الامم المتحدة هي الجهود التي تبذلها المنظمة الدولية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق النساء على مستوى العالم سواء في العمل السياسي الاقتصادي مكافحة التمييز والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

مطلب اول: تعريف الكوتا النسائية

(quota) مصطلح لاتيني الأصل، يقصد به نصيب أو حصة، استخدم هذا المصطلح بدرجة كبيرة للإشارة إلى تخصيص نسبة أو عدد محدد من مقاعد الهيئات المنتخبة مثل, البرلمانات والمجالس البلدية للنساء، وذلك لضمان إيصال المرأة إلى مواقع التشريع وصناعة القرار باعتبار الكوتا يمثل أحد الحلول المؤقتة، التي تلجأ إليها الدول والمجتمعات لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة.

ارتبط هذا المصطلح تاريخيًا بما يسمى بـ" التمييز الإيجابي"، والذي أطلق لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية على سياسة تعويض الجماعات المحرومة (الأقلية السوداء) في ستينيات القرن الماضي، حيث تم تطبيق نظام حصص نسبية "كوتا"، ألزمت بموجبه المؤسسات التعليمية بتخصيص نسبة معينة من الطلاب المقبولين فيها للأقليات الأثنية (السوداء)، كما انتشر في بلدان أخرى كانت تشعر فيها الأقليات بأنها محرومة.

الكوتا اداة تشريعية او تنظيمية مهمة تستخدم في مجموعة متنوعة من المجالات لتحقيق التوازن والتعادل بين المجتمعات والفئات المختلفة. ويفهم من مصطلح "الكوتا" على انه حصة محددة او نظام محدد لتوزيع الفرص او الحقوق بين مجموعة من الافراد او المناطق بناءً على معايير محددة. تتمثل فلسفة الكوتا في تحقيق التمثيل العادل والتوازن في المشاركة والممثلين في العمليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

الكوتا السياسية نظام انتخابي يستخدم في بعض البلدان لتوزيع المقاعد في البرلمان او الجمعيات التشريعية. وتتمثل بتخصيص عدد من المقاعد لكل حزب بناءً على نسبة الاصوات التي حصل عليها في الانتخابات. يستخدم النظام عادة لتحقيق التمثيل النسبي للأحزاب والتي تسمح بأن يحصل جميع الاصوات الفردية على تمثيل مناسب في الهيئة التشريعية.

جاء نظام "الكوتا" أو الحصص النسبية ليقدم حلولا لزيادة نسبة المشاركة السياسية للنساء في المجالس المنتخبة وكحل مؤقت يعالج المشكلات الخاصة بمشاركة النساء سياسيا، ويطرح هذا النظام جدلا واسعا حوله والى أي مدى يساهم نظام "التمييز الايجابي" في خلق مشاركة سياسية حقيقية للنساء المهمشات عن العملية السياسية ومواقع صنع القرار.[٣٢]

[٣٢]نظرة للدراسة النسوية /نظام الكوتا نماذج وتطبيقات حول العالم \انترنت ٢٠٢٣/١١/١٥ الساعة ١١:١٠ ق ض.

من هنا يمكننا القول ان الكوتا هو نظام انتخابي يتم من خلاله تقسيم المقاعد في البرلمان او الجهة التشريعية الى عدة اقسام او دوائر ويتم تخصيص عدد معين من المقاعد لكل دائرة وفقاً لنسبة معينة من الاصوات التي حصلت عليها الاحزاب او المرشحون. يهدف النظام الى تحقيق تمثيل أكثر عدالة للفئات السياسية المختلفة او الاقليات- في البرلمان على سبيل المثال نسبة النساء او الاقليات العرقية.

وتعتبر الكوتا النسائية اجراءات او سياسات تهدف الى تحقيق التمثيل والمشاركة النسائية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تعزز المساواة بين الجنسين وتقلل التفاوت بينهما.

وقد تشمل الكوتا مثلاً:

حصص محددة للنساء في المجالس التشريعية الحكومات.

متطلبات قانونية لضمان تمثيل النساء في مجالات معينة مثل مجال الاعمال.

تشجيع النساء على الترشح للمناصب القيادية وتوفير دعم لهن في هذا السياق.

تعتمد طبيعة وفاعلية الكوتا النسائية على السياق الثقافي والسياسي للبلد وهناك تنوع كبير في كيفية تنفيذها ونتائجها في مختلف انحاء العالم.

المطلب الثاني: دور الامم المتحدة في العمل على القضاء على التمييز من خلال اتفاقية سيداو

الامم المتحدة و منظومتها في تأييد ومناصرة القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة ضمن اتفاقية سيداو له الدور الاكبر حيث تم اعتماد هذه الاتفاقية من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الاول ١٩٧٩ وفتح باب التوقيع عليها في ١٩٨٠ وتعتبر شرعة حقوق شاملة للمرأة وهي تجمع مختلف الشواغل والهموم التي تم تداولها بطريقة مخصصة في مجمل منظومة الامم المتحدة وتخضع لمراقبة لجنة القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة والتي تعمل في مقر الامم المتحدة في جنيف وتنبع اهمية سيداو من خلال تركيزها على مبدأ المساواة بين الجنسين وتوسيع نطاق تغطية حقوق الانسان للمرأة بحيث تفرض هذه الحقوق من خلال العملية التشريعية مما يعني وجود وسيلة او سبيل للمساءلة بشأن ضمان هذه الحقوق والواقع ان الاتفاقية تقر بأنه وبالرغم من منح الحقوق القانونية للمرأة في العديد من البلدان فإن التمييز لا يزال قائماً ولا تزال قدرة المرأة على التمتع بحقوقها المكفولة قانونياً تصطدم بالعراقيل نظراً الى حرمانها من حقها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لذا فالاتفاقية تخلق نوعاً من الجسر الذي يربط بين الحقوق المدنية والسياسية من جهة وتلك الاجتماعية والاقتصادية من جهة اخرى .وتقر الاتفاقية ايضاً بأن عدم مساواة المرأة قد نتج عن عملية تركيب اجتماعية[٣٣].(socially constructed)

[٣٣]حقوق المرأة في ظل اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة المحامية هالة سعيد تبسي ٢٠١١ صفحة ٥٩.

قد تم انشاء "لجنة وضع المرأة " كلجنة عملية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي من اجل اعداد التوصيات والتقارير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تعزيز حقوق المرأة في كل من الميدان السياسي والاقتصادي والمدني والاجتماعي والتعليمي كما تصدر لجنة وضع المرأة التوصيات الى المجلس بشأن المشاكل الطارئة التي تستلزم المعالجة الفورية في مجال حقوق المرأة وتهدف اللجنة الى تعزيز تطبيق مبدأ المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل.

إن اتفاقية سيداو هي صك من صكوك حقوق الانسان بحيث تقر بالمساواة بين المواطنين والاشخاص بصفتهم اصحاب الحقوق امام القانون ومساواتهم في التمتع بحماية الدولة بصفتها الجهة المكلفة والمسؤولة وبالتالي هي حقوق غير قابلة للتصرف او التجزئة وهو ما يؤدي الى الحد من الهوة القائمة بين النساء والرجال لهدف تنمية المرأة وضمان تمتعها بكامل الحقوق والحريات الاساسية للإنسان.

كان لبنان من بين الدول التي لم تصادق على كامل بنود الاتفاقية كما العديد من الدول العربية بسبب اعتماد قوانينها على الشرائع الدينية لجهة قضايا الزواج والطلاق والارث والبنوة والوصاية والنفقة وغيرها من الامور التي تتعلق بالعائلة. وقد تقدمت الدولة اللبنانية بتحفظات على الاتفاقية الخاصة بالمرأة بالقضاء على مختلف اشكال التمييز ضد المرأة. ان هذه التحفظات غير قانونية وغير مقبولة لان الحقوق في هذه الاتفاقية سبق وان ذكرت غي العهدين اللذين وقع عليهما لبنان من دون تحفظ.[٣٤]

بسبب الظروف التي مر فيها لبنان لم توفر مناخاً حراً لوضع خطة شاملة ومتكاملة في مجال تطوير وتعزيز فرص المرأة في المساواة والتنمية والسلام في مختلف الميادين اذ صادف بدء الحرب اللبنانية مع مؤتمر السنة العالمية للمرأة وبدء العقد الدولي للمرأة الذي عقد في مكسيكو عام ١٩٧٥ حيث ابرز المؤتمر الحاجة الى وضع اتفاقية خاصة تتعلق بإزلة جميع اشكال التمييز ضد المرأة ووضعت معظم الدول المشاركة فيه اليات وطنية كوزارات ومجالس سعياً لتطبيق خطة العمل الدولية وخرج المؤتمر بتوصيات واستراتيجيات حدد لها فترة التنفيذ خلال عهد كامل عشر سنوات وسمي بعهد المرأة بسبب الحرب في لبنان فقد كان غائباً عن هذا الجو المليء بالتطورات الايجابية لصالح النساء .

اتى اعلان ومنهاج عمل "بيجين" ليعزز العمل على تطبيق التزامات الدول في مجال حقوق الانسان وحقوق المرأة ولا سيما تلك التي نصت عليها اتفاقية سيداو وذلك بعد مرور ١٥ عاماً على دخولها حيز التنفيذ. ثم اعتماد اعلان بيجين عام ١٩٩٥ خلال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة وتم التأكيد خلال الدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة للام المتحدة عام ٢٠٠٠ وهو يشكل اطاراً لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات يدعو الى اتخاذ لإجراءات استراتيجية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ولا سيما في مجال تحقيق المساواة في التمثيل بين الرجل والمرأة في الادارات والهيئات الحكومية كافة وفي مركز صنع القرار.

[٣٤] عبد الله زخيا محاضرة " الحماية الدولية لحقوق المرأة ووضعها في لبنان " المعهد العربي لحقوق الانسان في ٢٠٠٢/١/٢٨.

من اهم ما نص عليه الاعلان هو ضرورة رفع تمثيل المرأة من خلال تعديل القوانين والتشريعات وخلق الية لإيصال المرأة لموقع صنع القرار بنسبة لا تقل عن ٣٠٪ ببلوغ العام ٢٠٠٥.[٣٥]

فقرة ثانية: عرض نشأة الفكرة والأدلة التاريخية لاستخدام الكوتا النسائية في المجتمعات الغربية والعربية

نظام الكوتا هو نظام يتم استخدامه لتحقيق التوازن في التمثيل السياسي حيث يخصص عدد محدد من المقاعد لفئات معينة من المجتمع مثل النساء او الاقليات يشدد الدعاة على أنّ هذا يعزز المشاركة الفعّالة للجميع في صنع القرار ويعكس تنوع المجتمع بشكل أفضل

عليه سنوضح فكرتنا بمطلبين الاول انواع نظام الكوتا النسائية وقواعد تطبيقها

والثاني تطور الحركة النسائية في دول مختلفة من العالم والمشاركة النسائية في البرلمان اللبناني

المطلب الاول: الحركة النسائية في دول العالم الغربي

لعل الحركة النسائية الانجلو ساكسونية كانت السباقة في النشأة وفي بلورة قضايا نظرية وتحويلها الى نضال سياسي

أ. بدايةً مع الحركة النسائية الاميركية في العام ١٨٤٨ في ولاية نيويورك منذ نشأتها سارت في نضال طويل دفاعاً عن حقوق المرأة في العمل والتعليم والسلطة السياسية وصولاً الى حق التصويت في العام ١٩٢٠ ولم تتوقف النساء عن النضال وقد تجلى أسطع مظاهر نضالهن في مقاطعة الحافلات في مونتغومري في ولاية الباما سنة ١٩٥٥ هذا الحدث الذي يمكن وصفه بانه نقطة الانطلاق لحركة الحقوق المدنية في الجنوب غير تاريخ الولايات المتحدة الامريكية الذي كان من صنيع النساء الافريقيات الاميركيات. فإذا كان القرن التاسع عشر عهد الحركة الثورية التي انطلقت من صفوف العاملات ونساء الطبقة الوسطى فهو ايضاً عهد الحركات الاجتماعية والمنظمات الانسانية التي ابصرت النور. كما ان المرأة طوال قرن كامل علمت الموظفين ومندوبي الحكومات كيف يعالجون قضايا المحرومين وذوي الحاجات الجسمية والنفسية ولا ننسى شعورهن مع الاقليات المهضومة الحقوق ونقمتهن على الحروب التي تقتل الابرياء واهتمامهن بتأسيس اولى جمعيات السلام في انكلترا عام ١٨٢٠ وفي الولايات المتحدة عام ١٨٣٠. [٣٦]

ب. اما في روسيا فالحركة النسائية لا زالت تقتصر حتى اليوم على قلة من المثقفات في حين اختفت المنظمات القديمة ومع ذلك فقد سجل حضور النساء في الحياة العامة نمواً ملحوظاً خلال التسعينيات حيث حصل حزب المرأة على نحو ٨٪ من الاصوات في الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٥. وعام ١٩٩٦ انتخبت اول امرأة لمنصب حاكم.

---

[٣٥] الكوتا النسائية في الانتخابات اللبنانية نت الساعة ١٠:٢٠ تاريخ ٢٠٢٣/١١/٩

[٣٦] روز غريب اضواء على الحركة النسائية المعاصرة /مقالات ودراسات معهد الدراسات النسائية في العالم العربي – كلية بيروت الجامعية الطبعة الاولى ١٩٨٨ صفحة ٣١.

ت. في اسيا الصناعية فتسود البطريركية دائماً ولا تتعرض لاي معارضة فعلية بالرغم من نسبة النساء المتعلمات والتي يشاركن بكثافة مع مجموع السكان الناشطين اقتصادياً ولم تظهر حركات النساء الا على شكل دوائر جماعية ولم تشكل اي دور فاعل في المعارضة.

ث. في العالم النامي يبدو الوضع معقداً وتظهر الحركة النسائية حكراً على بعض المثقفات والمناظرات حتى ولو كان حضورهن الاعلامي يضخم تأثيرهن، ولم يظهر الا مع الثمانينات مع ظهور منظمات اساسية انشأتها النساء او ادرن غالبيتها الساحقة وقد دفع الى انشاء هذه المنظمات الاثر المتزامن للانفجار العمراني والازمة الاقتصادية وسياسات التقشف التي وضعت النساء امام خيار بسيط اما النضال واما الموت.

ج. كذا لا يمكننا ان نغفل ذكر الحركة النسوية الاسبانية حيث بدأت تظهر تجمعات نسائية مستقلة في جو من التحرر الثقافي والسياسي ما لبث ان انكفأت مع انشاء الحزب الاشتراكي في جهاز الدولة مؤسسة نسائية عملت كمجموعة ضغط تجاه الحكومة نفيها

ح. في ايطاليا فقد برزت في السبعينيات الحركة النسائية التي يمكننا اعتبارها الحركة الشعبية الاقوى والاكثر فرادة في اوروبا وما يميزها انها شملت بين عناصرها تياراً نافذاً في النقابات وحظيت بالتأييد والدعم من الحزب الشيوعي الايطالي فأختلط تحرير المرأة ونفد البطريركية وقلب السلطة في الاسرة كما في المجتمع بالمطالب الاقتصادية ومطالب المساواة.

فإيطاليا وبالرغم من انها تملك النصوص القانونية الاكثر تطوراً في اوروبا بشأن عمل النساء وبذلك تخطو الحركة النسائية الجوهرية خطوة اضافية الى الامام فتشدد على الاختلاف الجوهري بين النساء والرجال من ناحية الاصل البيولوجي او التاريخي كما تشدد على تفوق الاسلوب النسوي من الناحية المعنوية والثقافية كنمط حياة.

المطلب الثاني: الحركة النسائية في دول العالم العربي

لا بد من نظرة على واقع الحركات النسائية في الوطن العربي في السنوات القليلة الماضية بدأت مشكلة المرأة العربية تحظى باهتمام متزايد من الباحثين الاجتماعيين ومن الدوائر والمؤسسات الرسمية والعربية والدولية المهتمة بالعمل الاجتماعي كما ان المنظمات النسائية في معظم الاقطار العربية صارت تلعب ادواراً متعاظمة في الحياة الاجتماعية والسياسية لتلك البلدان كما ان الواقع العربي يشهد متغيرات متعددة تتصل بالواقع العالمي والعربي ادت الى تراجع دور النخبة المثقفة التي لم تلملم جراحها وتتخذ مبادرات شجاعة تجاه التراجعات الحادة في الفكر القومي والتقدمي والتي كانت سنداً لا ينكره احد في تأييد حقوق المرأة العربية ومساندتها من منظور شامل وليس بالتفتيت والتجزئة, وما زالت المرأة العربية في مهب رياح الارهاب الفكري والقهر الاقتصادي والسياسي وحقوقها مهددة حتى تلك التي حصلت عليها .

كما تقول مجلة حريات وحقوق:" لم يتحقق على يد الحركة النسائية العربية تطوير ملموس في اوضاع الحقوق القانونية للمرأة العربية وان نجحت احياناً في التنبه لها وسجلتها في أدبياتها الا انها لم تنجح في خلق رأي عام قوي مساند او جماعات ضغط منظمة لتحقيق تقدم فيها"[٣٧]

أ-إذا ما اخذنا مصر مثالاً نجد ان الاتصال بالغرب كان من العوامل الدافعة للحركة النسائية سواء بالتنوير الاول والمقارنة بين اوضاع المرأة الغربية والمصرية او بالاحتكاك المباشر لرائدات الحركة النسائية بزميلاتهن الغربيات في اثناء العديد من المؤتمرات والاتصالات وبهذا نمت الحركة النسائية المصرية نموا ملحوظا واساسياً في خضم الحركة السياسية العامة المناهضة للاحتلال الاجنبي.

وكما تقول ممثلة اتحاد النسائي التقدمي " ان العمل النسائي لا يزال يدور في إطار نخبة من البرجوازية الصغيرة التي يملأها الطموح مما يجعل السبب الاساسي للعمل هو الظهور والنجاح الشخصي وليس بناء حركة نسائية جماهيرية قادرة على التواصل مع القاعدة النسائية العريضة التي يتوجه اليها الخطاب ولا يتواجد لها العمل".[٣٨]

وقد يعزو البعض ان اشكالية العمل النسائي سببه عدم الوعي بالماهية الحقيقية لقضية المرأة نتيجة التضليل الاعلامي وافتقاد الشجاعة لمواجهة المجتمع لهذا الفكر الرجعي.

ب-اما بالحديث عن الحركة النسوية التونسية فتعتبر تونس من أكثر الدول العربية التي سعت لتحقيق المساواة بين الجنسين وذلك من خلال نصوص قانونية متقدمة. وقد اهتز النسق القيمي الخاص بالمجتمع الابوي نتيجة تعليم النساء وعملهن وتطورت حركة الجمعيات النسائية لزيادة وعي المرأة بحقوقها ورغبتها في لعب دور تاريخي لدفع النساء لتقرير مصيرهن.

فقد تمتعت المرأة التونسية منذ عام ١٩٥٧ بحق الانتخاب والترشح لعضوية المجالس النيابية الا ان الدستور التونسي آنذاك لم يحمل نص صريح لعدم التمييز بين الاناث والذكور في الحقوق السياسية الاخرى والمدنية ولان لم يلحق ذلك ضرراً بحقوق المرأة التونسية فإنه زاد من اصرار المنظمات المعنية بشؤون المرأة نحو العمل على وجود نص صريح في الدستور والمتمثل حالياً في الفصل ٢١ الذي ينص على ان المواطنين والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات وهم سواء امام القانون من غير تمييز تضمن الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق والحريات الفردية والعامة وتهيئ لهم اسباب العيش الكريم .[٣٩]

يمكننا القول ان الحركة الثقافية والفكرية التونسية هي بالإجمال متأثرة الى حد بعيد بالحركة النسائية الاوروبية بشكل عام والفرنسية بشكل خاص. " وهذا ما سيترك بصماته من خلال الادبيات التونسية.

---

[٣٧]مجلة حريات وحقوق دورية متخصصة بحقوق الانسان عامة وحقوق المرأة خاصة العدد الثاني يوليو ٢٠٠١.
[٣٨]الحركة النسائية العربية "ابحاث ومداخلات مركز الدراسات المرأة الجديدة –مصر – صفحة ١٥٨.
[٣٩]دور المرأة في الحياة السياسية دراسة مقارنة للمشاركة السياسية للمرأة التونسية واللبنانية /منال صاح قادري استاذة جامعية وباحثة دكتوراة علم اجتماع جامعة تونس صفحة ٩.

من خلال تعمق الحركة النسائية في قضايا المرأة اصبحت النساء قوة مؤثرة مؤهلة للإسهام في التطور السياسي والاجتماعي وتمثل هذه الحركة نقاطاً مهمة في التاريخ والمرجعية الحقيقية للعناصر النسوية الناشطة حالياً من الحركة المستقلة.

قد كان للدولة الدور البارز من خلال توجيه عملية تحرير المرأة من خلال اعلان مجلة الاحوال الشخصية وتأسيس الاتحاد الوطني للنساء التونسيات.

الواقع ان المرأة التي ناضلت من اجل فرض هويتها وكانت معظم النزاعات التي خاضتها تدور حول كسر الطوق المنيع المتجسد في المجتمع البطريركي نقع على وضع المرأة في العائلة العربية التقليدية التي تظهر من بين جميع الملامح التي تتألف منها التركيبة الاجتماعية العربية. وقد اعتبر البحاثة بل واجمعوا على اعتبار العائلة العربية التقليدية أكثر هذه الملامح رسوخاً وتأصلاً وأكثر اهمية وأكثرها مقاومة للتغيير.

إن الاضطهاد الذي تعاني منه المرأة في الحياة اليومية في مختلف الميادين وصل حداً يستحيل السكوت عنه ولولا اخفاء الحقائق وإهمال اهمية الاحصاءات الوطنية بشأن ابسط المواضيع التي تعطي صورة واضحة عن اللامساواة والتمييز الجنسي والتي تظهر ان الدول العربية هي الوحيدة في العالم التي تحط بصورة ظاهرة للعيان من قيمة مساهمة المرأة في الاقتصاد.

اما القوانين العائلية في البلدان الاسلامية بمعظمها فتشير الى ان الرجل يؤمن النفقة اي انه المصدر الاقتصادي الوحيد في المنزل وبالتالي الوحيد القادر على جمع الثروات والمنتج الاقتصادي الفعلي.

كما انه لا بد من التطرق الى قانون الاحوال الشخصية في الاقطار العربية وهو المؤشر البالغ الدلالة على نوعية الدينامية الاجتماعية التي يعيشها المجتمع العربي بشقيها السياسي والنفساني. إن موقف الدول العربية والتيارات القومية التقدمية ليس واضحاً بالنسبة الى القوانين والدساتير والاحوال الشخصية التي اصدرتها الدول بل هو موقف متناقض متردد ينقصه الكثير من الجذرية والحزم.

ما يدلنا عليه هو الدستور المصري في مادته الاولى "تكفل الدولة بالتوفيق بين واجبات المرأة نحو الاسرة وعملها في المجتمع ومساواتها بالرجل في ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية دون اخلال بأحكام الشريعة الاسلامية "[٤٠]

ما يجعل الدول العربية متشابهة بالرغم من خصائصها المميزة وخصوصية كل بلد هوانها تشكل جزء مكوناً من المشكلة الاجتماعية كلها وهي في المجتمع العربي المعاصر جزء من مشكلة التخلف والتجزئة وسلطة الدين والقهر والظلم وانعدام الديمقراطية ودونية المرأة ليس قدراً كما يعتقد البعض ان تبقى تحت جناح الرجل ليس صورها الجسدي او البيولوجي او العقلي كما يقول بعضهم بل قصور المجتمع في حل مشكلاته الاساسية.

[٤٠] حسين العودات \المرأة العربية في الدين والمجتمع –الاهلي دمشق ١٩٩٦ ص ١٨٤

من هنا لا بد ان تتضافر جهود المرأة لبلورة اهدافها وتسعى جاهدة وبجدية للعمل على الوصول الى تغيير البنية الاجتماعية من خلال سن قوانين أكثر ملائمة مع تمكين المرأة واعطائها حقوقها وخاصة ما له صلة بقوانين الاحوال الشخصية.

من هنا على الحركات النسوية العمل للوصول الى الهدف من خلال التكاتف وتوحدها تحت عنان واحد هو النهوض وتمكين المرأة لنبذ فكرة اللامساواة مع الرجل وان تبادر هذه الجمعيات لا ان تنتظر اية جهة اخرى ان تقوم عنها بهذا الدور مع اقتناعنا التام بوجوب تضافر كل الجهود من اجل رؤية شاملة تتبناها كل فئات المجتمع.

قد حرصت بعض الدول العربية على السير خطى نحو المستقبل واعتماد وتكريس نظام الكوتا لضمان مشاركة سياسية واسعة للنساء ويعتمد شكل التطبيق اما على حجز مقاعد مسبقة في المجالس التشريعية والمحلية او عبر تضمين القوانين الانتخابية مواداً تلزم اللوائح بتحديد نسب معينة من النساء فعلى سبيل المثال يعتمد الاردن نظام الحصص القائم على حجز مقاعد نيابية مسبقة للنساء اذ نصت المادة ٨ من قانون الانتخاب للعام ٢٠١٢ على تخصيص ١٥ مقعداً نيابياً للنساء يضاف اليها مقاعد اخرى مرتبطة بتقسيم الدوائر الانتخابية.

ج-اما في العراق فيعتمد نظام الكوتا "الحد الأدنى "في اللوائح الانتخابية اذ نصت المادة ١٣ من قانون الانتخابات للعام ٢٠١٣ على انه يجب ان لا يقل عدد النساء المرشحات عن ٢٥ % من قوائم الترشيح وان لا تقل نسبة تمثيل النساء في المجلس عن ربع المجلس. كما يشترط عند تقديم القائمة ان يراعي تسلسل النساء بنسبة امرأة الى كل ثلاثة رجال وبالتالي ابدى المشرع العراقي عن حرص ليس فقط على التمثيل السياسي للمرأة بل ايضاً على فوز ٢٥٪من النساء بالحد الادنى.

من خلال هذه النظرة السريعة على بعض الدول العربية من خلال تطبيقها لنظام الكوتا نشاهد انها خطت خطوة لا بأس بها من حيث حماية حق المرأة وعدم تهميشها في تبوأ مقاعد برلمانية.

المبحث الثاني: خطوات عملية لتشريع الكوتا النسائية المشاركة النسائية اللبنانية وتفنيد انواعها

اي مبادرة او تحرك من اجل تمكين المرأة ودعمها للوصول الى حقوقها لن يعدو أكثر من تحركات قد لا تنتج الغاية المرجوة منها دون وجود قوانين وتشريعات تحمي هذه الحقوق وتخرجها الى حيز التنفيذ

الفقرة الاولى: الكوتا بين التشريعات ومدى المشاركة النسائية في الحياة السياسية اللبنانية

في سياق تقييم نظام الكوتا يتعين علينا النظر الى التشريعات التي وضعت او تم اقتراحها ولم تخرج الى حيز التنفيذ حيث ان الهدف منها تحقيق التوازن والتنوع في التمثيل السياسي مع ذلك يظهر ان هناك

تحديات تتعلق بتنفيذ هذه التشريعات وضمان تحقيق الاهداف المرجوة مما قد يؤدي الى تساؤلات حول فعالية نظام الكوتا وتأثيره الفعلي على العملية الديمقراطية في المقابل قد تتسنى لنا رؤية مكاسب هامة في تحسين مشهد السياسة وتعزيز المشاركة الشاملة للجميع وهي نقاط تستحق التفكير والتحليل الدقيق.

المطلب الاول: نحو اقرار قانون الكوتا النسائية لتحقيق المساواة بين الجنسين في المشاركة السياسية

ان أبرز الاقتراحات المتعلقة بنظام الكوتا اقتراح "الهيئة الاستشارية الوطنية الخاصة بقانون الانتخابات النيابية" التي تأسست العام ٢٠٠٥ وعرفت لاحقاً ب "لجنة بطرس" حيث كانت برئاسة الوزير الراحل فؤاد بطرس. ونصت المادة ٦٤ من مشروع قانون الانتخاب الذي قدمته اللجنة الى مجلس الوزراء العام ٢٠٠٦ على انه يترتب على كل لائحة في الدوائر الخاضعة للنظام النسبي ان تضم بين اعضائها نسبة لا تقل عن ٣٠ في المئة من النساء.

كذلك قدم وزير الداخلية الاسبق زياد بارود اقتراح تعديل مشروع قانون الانتخابات البلدية العام ٢٠١٠ واكد على ما جاءت به لجنة بطرس لناحية تخصيص كوتا ٣٠ في المئة لاي من الجنسين في اللوائح.

اما مشروع القانون الانتخابي الذي طرحته "الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي" العام٢٠١١ فقد عدل قاعدة احتساب الكوتا النسائية بشكل ملحوظ اذ نصت المادة ٢ من القانون المقترح على انه "يجب ان تضم اللائحة من بين اعضائها نسبة لا تقل عن الثلث من النساء " على ان الجديد في هذا الطرح هو ان على اللوائح ان تحرص عند ترتيب الاسماء على وجود امرأة من بين كل ثلاث رجال كحد أدني ".

تجدر الاشارة الى ان رئيسة لجنة المرأة والطفل النيابية النائب الدكتورة عناية عز الدين قد تقدمت الى مجلس النواب باقتراح قانون يرمي الى تعديل بعض مواد القانون الرقم ٤٤ تاريخ ٢٠١٧/٦/١٧ المتعلق بقانون انتخاب اعضاء مجلس النواب يهدف تفعيل دور المرأة فيه وذلك بإدخال الكوتا النسائية في قانون الانتخاب في ٢٦ مقعداً.

في تصريح لها لفتت عز الدين الى انه " انطلاقاً من مبدأ العدالة الاجتماعية والحقوق الانسانية ومن واقع المرأة اللبنانية كشريك فاعل في مواجهة كل التحديات التي مر بها لبنان منذ عقود وانسجاماً مع كفاءات المرأة اللبنانية وتفوقها في عدة مجالات ونظراً لعدم اتاحة الفرصة لها للمشاركة في صنع القرار السياسي وحرمان المجتمع من طاقاتها ومن امكاناتها تقدمت بالاقتراح باسم "التحالف المدني " واوضحت ان التحالف المذكور يضم ٥٠ هيئة مدنية لافتة الى ان اقتراح القانون يحظى بدعم منظمة المرأة العربية وخبراء قانون وانتخابات وعدد من الاعلاميين والاعلاميات مضيفة ان مأسسة مشاركة المرأة في مواقع القرار تحتاج لاطار تشريعي وقانوني وان اقتراح قانون الكوتا النسائية في قانون الانتخابات يأتي في هذا السياق.

في نهاية عام ٢٠٢١, اطاح البرلمان اللبناني السابق بمشروع ادخال "الكوتا" النسائية الى القانون الانتخابي وكانت النائب عناية عز الدين وخلافاً لتوجه حركة امل التي تنتمي اليها تدفع بقوة نحو اقراره لكنه سقط

نتيجة معارضته من معظم الاحزاب السياسية في البرلمان والتي ترى انه لا يراعي كيفية توزيع " الكوتا " واحتسابها طائفياً ومناطقياً ويعود مشروع قانون الكوتا الى عام ٢٠٠٦ وينص الزامياً على حجز ما لا يقل عن ٣٠٪ على القوائم الانتخابية للنساء وتمثيلهن بالنسبة عينها في المجلس.

فيما يظن البعض ان مجلس النواب تجاهل مشروع قانون الكوتا تؤكد النائب عز الدين ان اللجان المشتركة والمجلس ابديا موقفاً صريحاً من هذا الموضوع، رفض مناقشته.

فبينما كانت تناقش مواد قانون الانتخابات المعدة للتعديل، استبعد النائب ايلي الفرزلي الامر ليقول ان ذلك يشكل ارباكاً الان وفيما ركزت عز الدين على الكوتا النسائية اجلت المناقشة وقفز المتناقشون الى المادة ١١ علماً ان مادة الكوتا كانت الثانية.

لما طرح القانون استنكر نائب القوات اللبنانية جورج عدوان فوافقه النائب عن حركة امل حسن خليل وصوتت الاكثرية ضد المشروع ما دفع عز الدين الى الانسحاب من اجتماع اللجنة المشتركة.

مع اصرار عز الدين على ضرورة مناقشة القانون المستجد في مجلس النواب حين انعقاد جلسة الهيئة العامة لتقديم المشاريع المعجلة المكررة تم تجاوز الامر على عجل وكانت حجة عدوان ان التصويت عليه فات اوانه "وغير دستوري" فصرف النظر المشروع ولم يبحث حتى اليوم "وئد" وفقاً لعز الدين.

اردفت عز الدين قائلة للمدن ان الاحزاب تفضل "توزير" المرأة على ترشيحها الى المجلس انيابي ففي المركز الوزاري يستطيعون ازاحتها جانباً والاستغناء عنها عند اي مفترق اما في حال ترشيحها ونجاحها في العمل النيابي فتكون قد استحقت شرعتها من الناس وهذا صك ثقة من الشعب اللبناني.

اما عن رأي النائب عز الدين عما إذا كان سيطرح القانون في انتخابات سنة ٢٠٢٦ اعربت انها تستبعد اعادة طرح القانون.[٤١]

المطلب الثاني: المشاركة النسائية في البرلمان اللبناني

بالحديث عن المشاركة النسائية في البرلمان اللبناني تعد المشاركة الفعالة للمرأة في الحياة السياسية والحياة العامة جزءً اساسياً من عملية التحول الديموقراطي في المجتمع ورغم تنامي دور المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية فإن دورها في المجال السياسي لا يزال ضعيفاً ويتمثل ذلك في ضعف وجودها في الساحة السياسية الرسمية ولا سيما مراكز صنع القرار والمؤسسات التمثيلية خصوصاً في البرلمان .ولتغيير هذا الواقع كان نظام "الكوتا" او تخصيص الحصص للنساء إحدى الاليات المقترحة في المؤتمر الرابع عن النساء في بكين عام ١٩٩٥ كحل مرحلي لمشكلة ضعف مشاركة النساء في الحياة السياسية .

[٤١] انترنت المدن الكوتا النسائية: تهرب النواب وتخلف لبنان عن العراق والاردن الساعة ٨مساءً.

كانت الحركة النضالية للمرأة تختلف باختلاف البلد الذي انتمت اليه، حيث نالت في معظم الدول العربية حقها بالتصويت في النصف الثاني من القرن العشرين فكانت اول دولة عربية تمنحها حق التصويت هي دجيبوتي عام ١٩٤٦.[٤٢]

من خلال لمحة تاريخية يتجلى ضعف تمثيل النساء في البرلمانات المتعاقبة في لبنان وبالرغم من اعتباره من أكثر الدول العربية ديموقراطية الا ان المرأة لم تمنح حق التصويت الا في خمسينيات القرن الماضي تحديداً ١٩٥٢ وحق الترشح من نفس العام وكانت اول امرأة تدخل البرلمان هي السيدة ميرنا البستاني عام ١٩٦٣.[٤٣]

لم يسمح للمرأة ان تنتخب او تُنتخب في المجالس المتعاقبة رغم ان الدستور الذي صدر في عام ١٩٢٦ لم يحدد جنس الناخب او المرشح وبقي كذلك عندما نال لبنان استقلاله عام ١٩٤٣ وحتى تاريخ ١٩٥٠/٨/١٠ حيث صدر اول قانون انتخابي في عهد الاستقلال وفي قانون الانتخاب عام ١٩٥٣ صدر مرسوم اشتراعي ادخل تعديلات مهمة على قانون الانتخاب السابق واهم ما تضمن منح المرأة حق الانتخاب والترشح وذلك لأول مرة في لبنان ومع ذلك فقد بقيت مشاركة المرأة خجولة ولم تبلغ اي منصب سياسي منذ الاستقلال حتى عام ١٩٦٣ ولم يتغير الوضع الا بعد اغتيال الرئيس رينيه معوض حيث تم تعيين زوجته النائب نائلة معوض ومن بعدها توالت مشاركة المرأة بحيث ترشحت اربع سيدات فازت منهن ثلاثة شغلن ما نسبته (٢,٣٪)من المقاعد البرلمانية التي بلغ عددها ١٢٨ مقعداً بموجب رقم ١٥٤ تاريخ ٢٣ تموز ١٩٩٢.[٤٤]

انخفضت حصة النساء من المقاعد النيابية من ٦ مقاعد عام ٢٠٠٥ الى ٤ مقاعد من أصل ١٢٨ عام ٢٠٠٩ على الرغم من ان لبنان اول بلد عربي عطي المرأة الحق بالترشح والتصويت عام ١٩٥٧. ولم تستطع المرأة اللبنانية .وبقيت هذه النسب على حالها في انتخابات العام ١٩٩٦و٢٠٠٠ مع تسجيل ارتفاع عدد المرشحات الى ١٥ امرأة من أصل ٥٤٤ مرشحاً.

من خلال جدول سنوضح تطور تمثيل المرأة في مجلس النواب اللبناني من عام ١٩٦٣ الى ٢٠٢٢

السنة	المجموع	نساء(عدد)	النسبة المئوية%
١٩٦٣	٩٩	١	١
١٩٩١	١٠٨	١	٠,٩
١٩٩٢	١٢٨	٣	٢,٣
١٩٩٦	١٢٨	٣	٢,٣
٢٠٠٠	١٢٨	٣	٢,٣

[٤٢]سعاد يوسف نور الدين /المرأة العربية في البرلمان التمكين الجنساني /دار النهضة العربية الطبعة الاولى صفحة ٣٧-٣٩.
[٤٣]برنامج الامم المتحدة الانمائي تقرير التنمية البشرية عام ١٩٩٨ صفحة ٢٦٤.
[٤٤]تمام حمدان تاريخ المجلس النيابي اضواء على انتخابات ٢٠٠٠طبعة اولى دار صادر بيروت ٢٠٠١ صفحة ٢٥٦

السنة	المجموع	نساء(عدد)	النسبة المئوية%
٢٠٠٥	١٢٨	٦	٤,٧
٢٠٠٩	١٢٨	٤	٣,١
٢٠١٨	١٢٨	٦	٤,٧
٢٠٢٢	١٢٨	٨	٦,٢

الواقع ان مشاركة المرأة في الحياة السياسية يتأثر بالمناخ المحلي اي البيئة التي تنتظم ضمن اطارها العلاقات والسلوكيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وفق مجموعة من الاعراف والتقاليد التي تتجلى على هيئة ثقافة سائدة داخل كل مجتمع.

لا يمكننا ان نغفل عن فكرة ان ليس المسؤول الوحيد عن مدى مشاركة المرأة المناخ المحلي او الرجل بسبب الموروث الثقافي والتاريخي الذي اعطاه القوامة على المرأة بل لا بد من الاضاءة على فكرة انه يتوجب على المرأة المطالبة والتشدد في المطالبة للوصل الى الهدف المرجو ذلك ان تقاعسها هو ما جعل الرجل يتغاضى عن دعمها للوصول وتبوء مراكز مرموقة

حسب ما قالته السيدة لارا سعادة اخصائية بناء التحالفات النسوية في هيئة الامم المتحدة هناك عدة عوامل ادت الى انكفاء المرأة عن العمل السياسي في لبنان تتلخص في ثلاثة عوامل هي:

اولاً: هو ان الدستور لا يكفي وحده لإيصال النساء الى مراكز القرار، فالدستور لا يؤثر بقوة في خيارات الشعب اللبناني بالتصويت لصالح النساء فالناس لا يثقون بإيصالها متأثرين بالأعراف والتقاليد المتوارثة جيلاً بعد جيل.

ثانياً: وهو ما يتعلق بالعنف السياسي ضد المرأة داخل المجلس، فالعنف اللفظي والتعرض الشخص هما سمة الجدال الدائم في المجلس لا المسائل ولا الموضوعات السياسية وهذا يدفع النساء الى التراجع عن المشاركة في الحياة السياسية.

اما العامل الثالث والاهم: فهو يتعلق بالمسالة المادية حسب سعادة فنسبة النساء المستقلات مادياً ضئيلة جداً مقارنة بالرجال لذا لا تستطيع المرأة التسويق لأنفسهن بالشكل المطلوب خصوصاً ان الحملات الانتخابية تتطلب مصاريف مالية عالية.[٤٥]

بالتالي مما تقدم فإننا نرى تضافر العوامل من عدم ثقة المجتمع بالركون الى تسليم المرأة زمام السلطة وتوليها مراكز مسؤولية بالرغم من دستورية تبوؤها مراكز القرار والنظرة المشينة للرجل بأنها عضو ضعيف في المجتمع لا يقوى على تحمل المسؤولية اضافة الى ان طبيعة عمل المرأة في اكثر الاحيان ضمن المنزل والعائلة الذي لا ينتقص من اهمية وجودها بطبيعة الحال يجعلها دون دخل مادي ومعتمدة اعتماداً كلياً على الرجل الذي تبقى له السلطة العالية وكلمة الفصل وبالتالي فإن على المرأة ان تحارب

[٤٥]نت المدن جريدة الكترونية مستقلة، الساعة ٩:٤٥ صباحاً. التاريخ ٢٠٢٣/١١/١٠

على عدة محاور بدايتها مواجهة مخاوفها وضعف ثقتها بقدراتها والعمل على رفع معنوياتها لفرض كيانها ووضع بصمتها التي لا شك بأنها ذات فعالية عالية .

الفقرة الثانية: فحص قواعد تنفيذ القانون لتسهيل التطبيق وانواعه المختلفة

اعتماد بعض القواعد لتطبيق نظام الكوتا يعد امراً حيوياً لضمان تحقيق فعالية هذا النظام يشمل ذلك وضع معايير واضحة لاختيار المرشحين وضمان التمثيل العادل والمتوازن للنساء في المناصب الحكومية بحيث يجب ان تتضمن القواعد معايير تحفز على المشاركة الفعالة وتطوير مهارات القيادة لدى النساء كما ينبغي تحديد اليات لمراقبة وتقييم تنفيذ نظام الكوتا لضمان التقدم المستمر بالإضافة الى ذلك يعزز تحديد العقوبات لمن يخالفون هذه القواعد.

المطلب الاول: قواعد لتسهيل تطبيق نظام الكوتا

لا بد لتطبيق الكوتا من اعتماد بعض القواعد لتسهيل التطبيق منها

أ. ان ينص الدستور على كوتا دستورية اي ما معناه تخصيص نسبة معينة من المقاعد في السلطة التشريعية لمصلحة المرأة.
ب. ان ينص قانون الانتخاب او قانون الاحزاب على تطبيق نظام الكوتا وتستند هذه القوانين الى نصوص تشريعية تلزم الاحزاب السياسية بتطبيقها وتعد هذه الاحزاب مخالفة للقانون حيث رفضت الالتزام بها وتسلط عليها عقوبات محددة سلفاً.
ت. ان تعتمد كوتا طوعية هي التي تتبناها الاحزاب السياسية طوعاً وتقوم بإقرارها في انظمتها الداخلية لغرضين

اولاً لضمان ترشيح عدد محدد او نسبة محددة من النساء من النساء في قوائم الحزب.

ثانياً: لضمان تبوء عدد محدد او نسبة محددة من النساء في المناصب القيادية داخل الحزب.

لا شك اننا سنجد المؤيدين والمعارضين حول تطبيق الكوتا حيث يرى المؤيدون ان نظام الكوتا يفتح المجال امام دخول المرأة البرلمان والمشاركة في العملية السياسية وقد اثبتت الدراسات في هذا المجال ان المرأة تميل الى الاتجاهات اليمينية وان رأيها قائم على الواقعية وفهم المشاكل اليومية وهذا ما يؤدي الى المساعدة في ادارة الازمات وحل الصراعات بدلا من تعقيدها وكذلك يمكن تحقيق الشمولية في تمثيل جميع شرائح المجتمع.

اما بالنسبة لمعارضي فكرة الكوتا فهم يجدون حفظ مقاعد للمرأة من شأنه ان يناقض مبدأ المساواة بين المواطنين وان تمثيل المرأة يجب ان يمر بطرق اخرى والا اعتبرت المرأة من الاقليات وهي أكبر من ان تحجم فيما لديها الفرصة للمشاركة والصمود عبر المنافسة الحرة وكما اعتبر المعارضون ان تطبيق

الكوتا يقر بدونية المرأة ونقص قدراتها وتفوق الرجل عليها وعجزها للوصول مما يؤدي الى ضعف ثقتها بنفسها.

وككل نظام وفي اي مجتمع نجد دائماً المؤيدين والمعارضين وكل يدعم فكرته مع ما يتناسب ومصلحته.

كما طوّر المؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي انعقد في بكين عام ١٩٩٥ مفهوم التمييز الإيجابي أو التدابير المؤقتة، في حين ألزمت مقرراته الدول باعتماد الكوتا لتفعيل مشاركة المرأة السياسية: "حشد جهود المرأة والرجل بالتساوي على مستوى صنع القرار والسياسات لتحقيق برامج العمل الخاصة بالمجالات التالية: وضع حد للامساواة في مواقع السلطة وصنع القرار. تخصيص حصص كسقف أدنى لمشاركة النساء بنسبة ٣٠٪ حتى العام ٢٠٠٥."

إقرار الكوتا النسائية يعني إلزام اللوائح بكوتا للنساء في الترشح لا تقل عن الثلث كحد أدنى. واعتماد اللوائح الانتخابية المقفلة بدون صوت ترجيحي كي لا تتم تصفية المرأة انتخابيا وحرمانها من التمثيل. وتحدد آلية الكوتا مواقع النساء على أي لائحة: امرأة واحدة على الأقل ضمن كل مجموعة من ثلاثة مرشحين.
ويمكن النظر إلى الكوتا النسائية بمثابة تدبير إيجابي مؤقت لتفعيل المشاركة السياسية للنساء وأن تعتمد مؤقتاً لمدة أربع دورات انتخابية.

المطلب الثاني: انواع نظام الكوتا النسائية

نظام الكوتا هو نظام انتخابي يستخدم في بعض البلدان لتوزيع المقاعد في البرلمان او المجالس التشريعية او بلغة اخرى هو نظام يستخدم لتعزيز التمثيل لفئات معينة من الناخبين مثل النساء او الاقليات العرقية الذين غالباً ما يكونون غير ممثلين بشكل كافي في الهيئات التشريعية.

والهدف من هذا النظام هو تحقيق التنوع والعدالة في السياسة وتعزيز المشاركة المتساوية لجميع شرائح المجتمع فما هي انواع الكوتا النسائية؟؟

اولاً: الكوتا المغلفة ويحدد مقاعد مخصصة للنساء فقط ولا يحق للمرأة خارجها.

ثانياً: الكوتا المفتوحة ومن خلالها يمكن للنساء ان يخترن بين ان يترشحن على نظام المحددة للنساء فقط او خارجها.

ثالثاً: كوتا الحد الادنى وتحدد حداً أدني لمقاعد النساء لا يمكن ان تحصل على اقل منها كأن تكون على الاقل ٢٠ في المئة من جموع عد المقاعد.

رابعاً: كوتا الحد الاعلى وضمنها يحدد الحد الاقصى لمقاعد النساء، ولا تنجح الا الحائزات على اعلى الاصوات بين المرشحات.

خامساً: الكوتا الاختيارية وهذه تفرضها الاحزاب على لوائحها وهنا يجب ان تراعى امكانية فوز النساء وذلك حسب ترتيبهن على اللوائح خصوصاً في ظل النظام الانتخابي النسبي على اساس اللائحة المغلقة.

اما النظام الامثل الواجب اعتماده في لبنان فهو اعتماد نظام كوتا الحد الادنى والتي تسمح للنساء بالفوز بعدد اعلى من المقاعد عن الحد المقرر قانوناً على ان تكون خارج القيد الطائفي اذ ان كوتا الحد الاعلى لا تسمح بذلك بحسب الناشطة النسوية جمانة مرعي والتي اشارت الى ان تطبيق الكوتا الطوعية في الاحزاب مهمة جداً وستساهم في تمكين النساء سياسياً وتعمل على تعزيز دورهن في العمل الحزبي لان الاحزاب ستكون مضطرة الى بناء قدرات النساء للمنافسة مع الاحزاب الاخرى على المقاعد النيابية.[٤٦]

الفصل الثاني: تحليل التحديات والتوصيات في تطبيق نظام الكوتا: نقاط القوة والضعف

لطالما حظيت النساء في بلداننا العربية بفرص محدودة من القيادة والمساهمة في العملية السياسية بكل تفاصيلها اذ يعانين من التقيد في ادوارهن كناخبات او مسؤولات سواء في مكاتب الاقتراع او الخدمة المدنية او في القطاع الخاص والاوساط الاكاديمية. وهذا يحدث بالرغم من اثباتهن لقدراتهن كقائدات ورائدات في عملية التغيير بالإضافة الى حقهن في المشاركة في العملية الديموقراطية بشكل متساو مع الرجل.

فتواجه النساء العديد من المعوقات التي تحول دون مشاركتهن في السياسة كالحواجز الهيكلية التي تفرض من خلال مؤسسات وقوانين عنصرية لا تزال تحد من خيارات المرأة الترشح للمناصب يندرج مؤشر المشاركة السياسية للمرأة بين مؤشرات الممارسة الديمقراطية في هذا المجتمع او ذاك.[٤٧]

انها وحدة المعايير للمجتمعات البشرية كافة، ما يعني اننا نعيش في عالم واحد متنوع الثقافات.

ليس هناك من ثقافة راقية واخرى دونية فلكل ثقافة منطقها الداخلي وعلى العالم احترام هذه الثقافة كما ورد في تقرير منظمة اليونسكو عام١٩٦٤ رفضاً لمنطق الانوية الحضارية الغربية. (Eurocentrisme)

إن مساحة المشترك الثقافي العالمي تتسع بشكل متواصل مع الحفاظ على الخاص الثقافي لهذه الجماعة او تلك.

فها هو باراك حسين اوباما رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية وهو الذي عانى من الممارسات العنصرية بسبب اصوله الافريقية.

---

[٤٦] جريدة الرؤية مقابلة بتاريخ ١ تشرين الثاني ٢٠١٥ اخذت بتاريخ ٣تشرين الثاني ٢٠٢٣ الساعة ٧:١٠ب ض

[٤٧] دور المرأة في الحياة السياسية دراسة مقارنة للمشاركة السياسية للمرأة التونسية واللبنانية /منال صالح قادري /صفحة ٤٩.

اننا موضوعياً مواطنون عالميون ويبقى تنظيم كل جماعة لذاتها وفق معايير شرعة حقوق الانسان المدنية والسياسية من جهة والاجتماعية والاقتصادية من جهة ثانية.[٤٨]

وبالتالي فإنه على كل منا ان يحارب للوصول الى مبتغاه بغض النظر عما يحيط به من عراقيل وموبقات.

تقول فريس جنفياف "إن المطالبة بالحقوق ولدت من الفرق بين تأكيد المبادئ العالمية للمساواة من جهة وبين توزيع السلطة غير المتساوي بين الرجال والنساء من جهة ثانية. بهذا المعنى المطالبة السياسية للنسوية لا يمكن ان تبرز الا من خلال صياغة لمفهوم حقوق الانسان العالمية وهي مترسخة في نظريات حقوق الشخص هذه النظريات تمت صياغتها قانونياً بادئ ذي بدء في إطار الثورات الامريكية ومن ثم الفرنسية.[٤٩]

قد ابرم لبنان اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عام ١٩٩٧، ولكن حتى الآن لم توضع الاتفاقية حيّز التنفيذ والتي من شأنها أن تسهم في تفعيل المشاركة السياسية للنساء والإسراع في ردم هوة اللامساواة بين الجنسين. وقد نصّت الاتفاقية على مبدأ التمييز الإيجابي في المادة ٤: "لا يعتبر اتخاذ الدول الأطراف تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة تمييزاً بالمعنى الذي تأخذ به هذه الاتفاقية، ولكنه يجب ألا يستتبع، على أي نحو، الإبقاء على معايير غير متكافئة أو منفصلة، كما يجب وقف العمل بهذه التدابير متى تحققت أهداف التكافؤ في الفرص والمعاملة." أن اعتماد الكوتا النسائية من شأنه أن يسهم في تغيير قسمة الأدوار النمطية والبنى الذهنية الثقافية السائدة في المجتمع ما يسهم في تغيير النظرة السائدة الى النساء والسلوك الانتخابي حيالهنّ، بما يؤدي إستراتيجياً الى تحقيق المساواة بين الجنسين، وذلك كما ورد في المادة ٥ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "تتخذ الدول الأطراف جميع التدابير المناسبة لتحقيق تغيير الأنماط الإجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة، بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على الاعتقاد بكون أي من الجنسين أدنى أو أعلى من الآخر، أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة."

المبحث الاول: التحديات التي واجهت المرأة اللبنانية

لقد اثبتت المرأة اللبنانية جدارتها في مختلف القطاعات المهنية ولا سيما في القضاء والتربية والتعليم والصيدلة وغيرها من المهن مما يظهر جديتها ومثابرتها على التقدم المهني وتمكين دورها في المجتمع وهذا يدحض فكرة انها تعيق نفسها من الحياة السياسية مثلاً لبيبة هاشم عفيفة كرم ملكة سعد ومي زيادة وغيرهن الكثير ممن برعن في كثير من المجالات.[٥٠]

---

[٤٨] كشف رؤية النساء والمجتمع للمشاركة السياسية للمرأة /د. بتول يحفوفي كلمة رئيس جمعية تنمية الموارد المحلية د. أكرم سكرية صفحة ١٩

[٤٩] Fraisse Genevieve "la raison des femnes » Paris, Plon1992. Page294

[٥٠] Civil society knowledge center
politics: milestones from Lebanon 19Jan at 3:10 pm Women, power, and

الفقرة الاولى: تداول التحديات السياسية والاقتصادية بين الصراعات الداخلية وتحولات العلاقات الدولية والتقلبات السوقية وضغوط التطور

مما لا شك فيه ان المرأة امام تحديات وعراقيل كثيرة ومتنوعة تقف عائقاً امام وصولها الى هدفها على جميع الاصعدة سياسية اقتصادية اجتماعية، فنرى سلطة الاب او الزوج او الاخ كما نرى القوانين من الاحوال الشخصية او قانون الجنسية او غيرها من القوانين المجحفة بحق المرأة وعليها ان تحاربها لتصل الى هدفها وكلها عوامل تسبب في تهميش دور المرأة

المطلب الاول: التحديات السياسية

يحتل لبنان المرتبة ١٤٧ من أصل ١٤٩في مؤشر الفجوة بين الجنسين لناحية التمثيل السياسي للمرأة، وهذا دليل كبير على عدم حصول المرأة اللبنانية على التمثيل العالي في البرلمان اللبناني ومما يدلنا ايضاً ان أكثر من وصل الى البرلمان كانت بسبب من التوريث السياسي حيث اعتمدت بعض الاحزاب على مبدأ ايصال المرأة التي تعرضت لنكبة موت لاحد افراد عائلتها يشغل منصباً سياسياً فتحل مكانه. وتعد ظاهرو الوراثة السياسية في الاحزاب من أكبر التحديات لوصول المرأة الى البرلمان.

وكذلك فإن الاحزاب السياسية لم تتبنى فكرة ترشح النساء في الانتخابات فنجد ان انتخابات عام ٢٠١٨ كانت نسبة ترشح النساء من قبل احزاب لم تتجاوز ٩ سيدات منتمية الى حزب من أصل ٨٦ مرشحة وهي نسبة اقل ما يقال عنها انها متدنية.

اضافة الى ان الاحزاب لا تجد في الدفاع عن حقوق المرأة مادة دسمة تعود بالربح الكثير فقليلاً ما نرى الاحزاب تدافع عن قضايا النساء كإلغاء التمييز ضد المرأة او قانون الجنسية الى قوانين الاحوال الشخصية والضمان الاجتماعي وقانون العمل او العقوبات وان مروا على ذكرها فانهم يمرون مرور الكرام او حفاظاً على ماء الوجه ومن هنا نجد ان من اهم التحديات والعراقيل كان القانون الانتخابي ٢٠١٧/٤٤ الذي قام على تغييب الكوتا وقيام الصوت التفضيلي الذي يلغي كل امل او حظ في وصول النساء , اضافة الى رسم انتخابي عالي وتكلفة انفاق مرتفعة تشكل عائقاً امام المرأة وخاصة وان ما هو معروف ان المرأة بشكل عام محدودة الدخل وان الانتخابات تتطلب دفع مبالغ لهذه الحملات.

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية

يحتل لبنان المرتبة ١٣٦ من أصل ١٤٩ دولة في مؤشر الفجوة بين الجنسين لناحية تكافؤ الفرص والمشاركة الاقتصادية.

كما ويحتل لبنان المرتبة ١٠١ من أصل ١٤٩ في مجال المساواة في الاجور بين الجنسين عن عمل مماثل.

تشكل النساء اقل من ١٠٪ من مجموع المشرعين كبار المسؤولين والمدراء في الوظائف في لبنان ما يضع لبنان في المرتبة ١٣٧ من أصل ١٤٩ في هذا المجال.

سيطرة أكثر من ٧٥٪ من الرجال على سوق العمل في لبنان ما يضع لبنان في المرتبة ١٣٩ من أصل١٤٩ في هذا المجال. لانتخابات تتطلب دفع مبالغ لهذه الحملات.

الفقرة الثانية: عوائق وتحديات قانونية وثقافية في وجه المساواة للمرأة

تواجه المرأة تحديات قانونية تتعلق بحقوقها ومساواتها في مختلف المجتمعات يعكس ذلك غياب بعض القوانين التي تحميها او تعالج التمييز بالإضافة الى ذلك تعاني من تحديات ثقافية تتعلق بالتقاليد والعادات المجتمعية التي قد تكون عائقاً امام تحقيق تمثيلها الكامل في مختلف المجالات.

المطلب الاول: التحديات القانونية

حدث ولا حرج عن تهاون القانون في حماية حقوق المرأة فكثيرة المطالبات من النساء والمجتمع المدني وعدد من النواب للاستحصال على قوننة حقوق المرأة لكن العراقيل دائماً في المرصاد.

نجد قانون العمل مثلاً مجحفاً بحق العاملات والعمال في الخدمة المنزلية وكذا المزارعات والمزارعين ولم يتطرق قانون العمل اصلاً للعنف والتحرش الجنسي في مكان العمل وهذا ما يدفعنا الى القول بتهاون قانون العمل بأمور جداً مهمة واساسية ولصيقة بشخص المرء وحقوقه.

اما من ناحية الضمان الاجتماعي لا يمكن للمرأة المضمونة ان تفيد زوجها الا في حال تجاوز ال ٦٠ من عمره او في حال اصيب بعاهة على عكس الرجل الذي يفيد زوجته دون قيد (ما)اده ١٤ من قانون الضمان) ومن اجل الاستفادة من تعويض الامومة يجب ان تكون المضمونة منتسبة للضمان منذ عشرة أشهر على الاقل قبل الموعد المحدد للولادة (مادة ١٦ من ق الضمان) ومن المثير للشفقة ان الضمان لا يشمل الزوجة في حال تعدد الزوجات (م ١٤ من ضمان).

اما فيما يتعلق بزواج القاصرات فهنا المعضلة التي يجب التصدي لها وحلها ذلك ان القانون لم ينص على منع زواج الفتيات دون سن ١٨ وهذا ما يعد جريمة بحق الطفولة ذلك ان السلطة الأبوية المطلقة تتحكم بقرارات جميع من هم تحت وصايته وخاصة وان القانون اعطاه هذه الافضلية.

اما قانون الاحوال الشخصية وبالرغم من وضوح جميع الشرائع السماوية بالحفاظ على الحقوق الارثية للنساء نجد ان قانون الاحوال لا يزال يحرم المرأة من الارث وذلك تحت مسمى الاعراف والعادات الاجتماعية تخوفاً من انتقال الاملاك الى خارج العائلة وخاصة في حال زواجها.

حرمان المرأة من منح جنسيتها لأولادها في حال زواجها من أجنبي ذلك ان قانون الجنسية اللبناني حكم بوجوب اكتساب الجنسية للمواطنين في الجمهورية اللبنانية عن طريق الولادة او التجنيس، ومن طريق الابوة فقط اي حق الدم وبالتالي فقد منع على المرأة حق اعطاء اطفالها الجنسية في حال كان الزوج أجنبي

المطلب الثاني: التحديات المجتمعية والثقافية:

اشار مسح اجري في لبنان سنة ٢٠١٦ الى ان ٣١٪ من النساء تعرضن للعنف من قبل ازواجهن وتم الوصول الى ان لبنان يحتل المرتبة ١١٠ من أصل ١٤٩ دولة في مؤشر الفجوة بين الجنسين لناحية التحصيل العلمي هذا اضافة الى ان معدل معرفة القراءة والكتابة عند الاناث هو ٨٨,١٪ مقابل ٩٤,٣ عند الذكور ما يضع لبنان في المرتبة ٩٨ من أصل ١٤٩ علاوةً على ان نسبة التسرب المدرسي عند الاناث ١٩,٢ مقابل ١٣,٧ عند الذكور.

نسبة النساء اللبنانيات في الادارات العامة ٣١٪ في حين ان نسبة الذكور ٦٩٪ اضافة الى ان ١٠٪ فقط منهن يشغلن وظائف الفئة الاولى مقارنو ب ٩٠٪ من الذكور و١٥٪ من الاناث اللبنانيات يشغلن وظائف الفئة الثانية مقارنة ب ٨٥ % من الذكور و٣,٦ % هي نسبة الاناث في قوى الامن الداخلي اللبناني و٤,٧ هي الاناث في الامن العام اللبناني في حين ٤,٦٪ من الاناث اللبنانيات في المجلس النيابي الحالي .ذلك ان ضعف التمثيل النسائي في الحياة البرلمانية يعود الى قانون الانتخاب الاكثري الذي كان معتمداً حتى دورة ٢٠٠٩ اضافة الى الرسم المالي المرتفع للترشيح والتكاليف المالية الباهظة للحملات الاعلامية والاعلانية للمرشحين او المرشحات وعدم وجود سقف قانوني محدد للإنفاق الانتخابي ومراقب بشكل جدي وفعال .

من هنا نرى مدى ضألة مشاركة النساء في الوظائف العامة ومراكز صنع القرار في لبنان ومرده الى العوائق القانونية والاجتماعية والسياسة وغيرها الكثير والذي يحاول بشتى الطرق لمحاربة وصول المرأة او تمكينها او اعطاءها حقوقها ليكون لها المكانة في مجتمع ذكوري يسعى الى الاستئثار بجميع مقومات المجتمع متناسياً وجود المرأة بوصفها نصف المجتمع المكمل له.

المبحث الثاني: نحو خطوات عملية لتحقيق التمثيل الفعال للمرأة في الحياة السياسية

الفقرة الاولى: تأثير التمثيل النسائي بإيجابيات وسلبيات نظام الكوتا

المطلب الاول: الدور الايجابي للكوتا في المشاركة السياسية للمرأة

ان اعتماد نظام الكوتا لا شك بأن له من النتائج الايجابية المتعددة سواء على الصعيد الشخصي للمرأة او على صعيد المجتمع كله.

أ. تسريع مشاركة المرأة: ان اعتماد نظام الكوتا من شأنه تسريع تمثيل المرأة في المجالات السياسية اذ انها تخلق الية مؤقتة للعمل الايجابي تساعد النساء عملياً في التغلب على الحواجز النظامية التي اعاقت مشاركتهن السياسية على مر التاريخ.

ب. تغيير الاعراف السلبية السائدة: يتحدى تطبيق نظام الكوتا الاعراف السلبية والتحيزات المجتمعية التي ادت الى استمرار نقص تمثيل المرأة سياسياً. ومن خلال وضع المرأة في الادوار القيادية

تساهم الكوتا في تغيير النظرة الى قدرات المرأة ومكانتها الصحيحة في عمليات صنع القرار والاعتراف بالدور الحاسم الذي يمكن ان تلعبه في تنمية البلدان اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً.

ت. تعزيز اولويات السياسات: تشير الدراسات الى ان المشرعات من النساء غالباً ما يمنحن الاولوية لسياسات الرعاية الاجتماعية التي تركز على التعليم والصحة والعدالة الجندرية. لذا يسهم وجود المرأة في الهيئات التشريعية في وضع اجندات سياسية أكثر شمولاً واستيعاباً تعالج الاحتياجات المجتمعية المتنوعة.

المطلب الثاني: سلبيات نظام الكوتا

أ. الجدارة: يرى المنتقدون لنظام الكوتا انه يمكن له ان يضر بالجدارة من خلال اعطاء الاولوية للجنس على حساب المؤهلات وهذا التصور يمكن ان يقوض شرعية النساء اللاتي يتم تعيينهن من خلال الكوتا الامر الذي يؤدي الى مخاوف بشأن مدى فعاليتهن بأدوارهن في صناعة القرار.

ب. قضايا الشرعية: قد يشعر بعض الناخبين ان التعيينات على اساس الكوتا لا تتماشى مع تفضيلاتهم الامر الذي قد يقلل من ثقة الجمهور في العملية السياسية وشرعية الممثلين المنتخبين.

ت. المؤهل: ثمة قلق من افتقار المرشحين الذين يتم اختيارهم من خلال نظام الكوتا احياناً الى المؤهلات والخبرة التي تتطلبها ادوارهم مما قد يؤثر على جودة الادارة التي يتولونها.

ث. التغيير المستدام: يرى المنتقدون ان نظام الكوتا وحده قد لا يضمن وحده حدوث تغيير جوهري طويل الامد في المواقف المجتمعية والحواجز الهيكلية ولضمان حصول التحول الدائم فمن الواجب بذل عدة جهود لمعالجة التحيزات والاعراف الجندرية المتجذرة.[٥١]

يظهر نظام الكوتا ان لديه جوانب ايجابية تتمثل في تحقيق التوازن والتنوع في التمثيل السياسي خاصة للفئات المهمشة، ومع ذلك يتجلى ايضاً في ظل هذا النظام سلبيات تتعلق بتحديات التنفيذ وتأثيره على ديمقراطية العملية السياسية من جهة قد تؤدي الكوتا الى تعزيز التمثيل لكن من الناحية الاخرى قد تثير تساؤلات حول اختيار الافراد بناءً على الكفاءة والتأثير الفعال بينما يمكن ان يساهم في تحقيق المساواة بحيث يتطلب توازناً دقيقاً لتجنب السلبيات المحتملة وضمان استدامة المشهد السياسي الديمقراطي.

الفقرة الثانية: توصيات اساسية لتعزيز التنمية بشكل عام ومحاولة تكريسها في لبنان بشكل خاص

ان وجود المرأة بوصفها نصف المجتمع لا بل الركن الاساسي لصلاح اي مجتمع وان انهيار الامم قائم على انهيار أحد أهم مكونات المجتمع من هنا لا بد من النهوض بها ودفعها نحو الامام لما فيه من نتائج ايجابية تعود على جميع افراد المجتمع قاطبة.

[٥١] موقع النهضة العربية نظام الكوتا النسائية في المنطقة العربية. نت تاريخ ٢٠٢٣/١١/١٤ الساعة ١٠:٥٠ ق ض

من هنا لا بد لنا من رسم بعض الخطوات التي من شأنها ان تدعم موقف المرأة لتكون رائدة ضمن المجتمع جنباً الى جنب مع الرجل كلٌ ضمن امكانياته وبالتالي وضع بعض التوصيات منها ضرورة تفعيل ثقافة حقوق الانسان بكل السبل التدريبية والمجتمعية وغيرها.

المطلب الاول: توصيات لتحقيق المساواة وتعزيز مشاركة المرأة السياسية

أ. على المرأة ان تفّعل وجودها في الحزب الذي تنتمي اليه وان تقبل على الحياة السياسية بشكل عام لأنه من الخطأ ان تنتظر بأن يفسح المجال لها للمشاركة بل من الواجب عليها ضرورة الاعتماد على الذات من اجل تفعيل دور المرأة.

ب. ضرورة دعم الاحزاب للمرشحات وضرورة استكمال العمل على صعيد السلطة التنفيذية اي اشراك المرأة في الحكومة من خلال حقائب وزارية لا تقتصر على التربية والشؤون الاجتماعية وشؤون المرأة فقط بمعنى التي تحصرها في الصورة النمطية التي تأسرها اجتماعياً.

ت. ضرورة اعتماد الكوتا النسائية لفترة من اجل تحفيز الثقة بالمرأة في المجال العام والسياسي تحديداً فوحده لبنان من رفض وما زال يرفض حتى الان اتخاذ تدابير استثنائية من الكوتا النسائية والمفارقة ان لبنان هو البلد الوحيد الذي يعتمد الكوتا الطائفية والمذهبية للتمثيل السياسي هذا على غرار ضرورة تفعيل دور المرأة في السلطة التنفيذية.

ث. ايجاد الية تشريعية تلزم اللوائح بكوتا ترشيحية للنساء مما يعني انه لا مقاعد مخصصة للنساء وما يعني ايضاً لا طواعية الاجراء اي الانتظار حتى تتبنى القوى السياسية الية الكوتا في اختيار مرشحاته للانتخابات.

ج. تخصيص مساحة اعلامية عادلة للمرأة كما الرجل كفاعلة في الحياة السياسية وفي المجتمع ككل وكخبير في الاقتصاد وكل ما له علاقة بشؤون الدولة من شأنه ان يعكس اهتماماً لدور المرأة وتعزيزاً للثقة بها.

ح. العمل على ان يكون الهدف المنشود الوصول الى ٣٠٪ على الاقل من المجلس مكون من النساء (استناداً الى المعاهدة الدولية للقضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة)

خ. اعتماد نظام التمثيل النسبي بوصفه الوحيد الذي سيسمح فعلياً بتطبيق الكوتا ويؤمن الهدف الاساسي لألية زيادة التمثيل النسائي.

استكمالاً لما سبق ضرورة العمل على تفعيل برامج تثقيفية تعنى بالنوع الاجتماعي وتحقيق العدالة على كل الاصعدة وخاصة منها العدالة الجندرية حتى يعي المتلقي اكان رجلاً او امرأة مواطناً او ناخباً ماهية واسس حقوق الانسان واهمية المساواة على اساس النوع كقيمة لتحقيق الديمقراطية والعدالة.

العمل على تنوير الرأي العام وهنا نخص بالذكر الدولة والقوانين والاحزاب والاعلام على غرار دور المجتمع المدني حتى لا يكون الخطاب عن الحرية التي تقوم عليها البلاد والتنوع الموجود في عمقه مجرد عناوين وشعارات لواقع مغاير جداً.

ضرورة العمل على تحديث قانون تنظيم الاحزاب وفق قاعدة الديموقراطية وعليه تستطيع المرأة تفعيل وجودها لانطلاقة اوسع وفعلية لا شكلية ديكوريه في الحياة السياسية خاصة وإدارة الشأن العام.

ضرورة ايجاد حلول لتأمين ممارسة اعلامية ترعى عدالة النوع الاجتماعي باعتبار ان الاعلام هو المؤثر في الواقع وهو الركيزة الاساسية التي يعتمد عليها التغيير من خلال كسر الصورة النمطية وتفعيل المساواة التامة في قضايا النوع داخل المجتمع وعلى كل الاصعدة.

هناك الكثير من الجهود التي يجب ان تبذل على الصعيد القانوني وأبرزها استكمال تعديل قانون العقوبات وتنزيهه من التمييز ضد المرأة وطبعاً اعطاء المرأة حق منح جنسيتها لأسرتها اضافة لكل ما يتعلق بقوانين الاحوال الشخصية والعمل والضمان الاجتماعي.

المطلب الثاني: توصيات حاسمة لرفع مستوى التنمية في لبنان في مختلف المستويات

المستوى السياسي:

خلق مناخ ديمقراطي ومساحة من الحرية للمرأة كناخبة اولاً وذلك عن طريق ترك الحرية لها لاختيار المرشحين الانسب من وجهة نظرها وثانياً من خلال الترشح والاقدام على ممارسة النشاط السياسي دون قيد او شرط.

العمل على تطبيق قانون انتخاب عادل يتضمن اقرار فعلي لمشروع الكوتا النسائية لفترة مؤقتة التمهيد لمشاركة اوسع فيما بعد.

وضع خطط من قبل الاحزاب السياسية كونها الواجهة الاساسية للسياسة اللبنانية وتحمل مسؤولية تجاه هذه القضية بدءاً من تطبيق كوتا داخل الحزب تنصف المرأة وتضعها في مكانة مساوية للرجل والنظر اليها كمناضلة ورفيقة اضافة الى ترقية المرأة داخل الاحزاب وتوسيع مروحة نشاطها لتشمل نشاطات أكثر عمقاً ومسؤولية والتصديق على قانون انتخابي يحمل بند الكوتا كأولوية ديمقراطية وكقضية محقة.

احترام ما نص عليه الدستور اللبناني فيما يتعلق بالمساواة في الحقوق والواجبات.

بلورة ثقافة جديدة تساعد في الخروج من منطلق العصبيات المذهبية والطافية والسياسية.

المستوى التربوي.

وضع مناهج دراسية تحفز المرأة على الابداع وزيادة الثقة بالنفس او اقله تضمين المناهج التربوية في المراحل الدراسية كافة ولا سيما العليا منها.

الغاء التمييز الحاصل في المناهج التربوية بين الرجال والنساء

التثقيف السياسي والتوعية للناشئة ذكوراً واناثاً والعمل على ازالة الصورة النمطية للمرأة في المناهج والكتب المدرسية.

الحد من تفشي الامية سيما في المناطق النائية

المستوى الاجتماعي:

العمل على تمكين المرأة اجتماعياً مكانتها بمحاربة العنف ضد المرأة بكل اشكاله خصوصاً المعنوية لما لها من أثر بالغ على ثقة المرأة بنفسها.

الغاء كل اشكال التمييز في كل المجالات والنواحي الاجتماعية.

الحد قدر الامكان من التفشي المستفحل لأنماط التفكير الذكوري والعقليات الشرقية وهذا لا يتحقق الا بمبادرة وطيبة مجتمعية حقيقية بين كل مؤسسات المجتمع تبدأ من العائلة مروراً بالمؤسسات التربوية واماكن العمل وصولاً الى المجالس التمثيلية.

المستوى الاقتصادي:

الاقرار والتسليم بأهمية عمل المرأة الاقتصادي لأسباب عديدة اهمها تحقيق ذاتها كانسان ومن ثم كفرد منتج في المجتمع.

توفير الامكانات اللازمة للمرأة العاملة خصوصاً اسوة بالدول المتقدمة تبقى فرد منتج حتى بعد الامومة كي لا تضطر الى ترك عملها.

المساواة والانصاف بين الموظفين والموظفات في المؤسسات الاقتصادية واماكن العمل لناحية المنوطة بهم والاجور.

المستوى الاعلامي:

تقديم صورة حقيقية عن المرأة ونشاطاتها الاجتماعية والثقافية وعدم التركيز والاضاءة فقط على صورة مبتذلة عن المرأة والتعتيم على نشاطات اخرى اضافة الى تدعيم النشاط الثقافي للمرأة اللبنانية من خلال البرامج التوعوية والثقافية والعمل على دعمها وايصال صوتها أكثر.

الخاتمة

لم تعد قضية المرأة قضية مبهمة مهملة، بل اصبحت قضية كل حر وكل مناضل من اجل اعطاء كل ذي حق حقه.

لم تعد المرأة ذلك العنصر المهمش مهدورة الحقوق بل نجد مناصريها يدعمونها في كل مناسبة بل بدأنا نلمس ارادتها وثقتها بنفسها ومحاربتها للوصول الى اهدافها. كما بدأ نضالها منذ بدء البشرية ما فتأت فرصة الا وحاولت استغلالها وخاصة وان اوضاع المرأة شكلت اختلالات كبرى عبر التاريخ وخاصة لتداخل العادات الاجتماعية مع التطبيقات الدينية السليمة فحاولت استغلال كل فرصة لتكون في مركز الريادة محاولة بأقصى جهدها الغاء التمييز بين الجنسين فكان القرآن المصدر الاول لتأكيد هذه الحقوق ومن بعده توالت الاتفاقيات وشرعة حقوق الانسان وغيرها من المؤتمرات التي عنيت بتمكين المرأة ومحاولة ايصالها حقوقها.

يتبين ان دور المرأة يمتد عبر مجموعة واسعة من الميادين سواء في الحياة المهنية او الاجتماعية او العائلية، تحقيق التوازن والمساواة بين الجنسين يظل تحدياً مستمراً ولكن يعتبر تعزيز دور المرأة واعترافها بقدراتها ومساهماتها امراً ضرورياً لبناء مجتمع أكثر تقدماً وتنوعاً.

يجب تشجيع التفكير الاستدراكي وتوفير الفرص المتساوية للمرأة مما يسهم في تعزيز التقدم الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع بأثره.

لا شك أنّ هذا المطلب ليس من شأنه ان يلغي موقع الرجل او التخلي عن دوره بل هي مطالبة للوقوف جنباً لجنب مع المرأة ليكملا بعضهما.

كما ان الاستقلال المادي للمرأة يمكن ان يلعب دوراً حاسماً في تحقيق اهدافها ويمكنها من الاستناد الى مواردها المالية لتحقيق تطلعاتها الشخصية والمهنية مما يمنحها حرية اتخاذ قرارتها بشكل أكبر حيث ان الاستقلال المالي يفتح ابواباً للتعليم المستمر وتحقيق التطوير المهني وبناء مشروعات شخصية او مشاركة فعّالة في المجتمع، بشكل عام يمكن للمرأة الاستفادة من الاستقلال المالي كأداة تمكين تمكنها من تحقيق توازن حياتي وتحديد مسارها الخاص.

من هنا لا بد من ايجاد الصيغة المناسبة لتحقيق العدالة والمساواة للمرأة في اي مكان واي زمان دون تمييز او تفرقة والاعتراف بالمرأة شريكاً اساسياً في عملية صنع القرار وتمكينهن للاضطلاع بأدوار قيادية وتوسيع افاقهن حول القضايا السياسية على مستوى الاحزاب والنقابات من خلال تطوير القوانين بحيث تتلاءم مع واقعنا المتطور لمواكبة الاحتياجات المستجدة دائماً وتعديل التشريعات , وعليه السعي للإرساء نظام الكوتا النسائية من شأنه ان يسهم في تغيير قسمة الادوار النمطية والبنى الذهنية الثقافية السائدة في المجتمع ما يسهم في تغيير النظرة السائدة الى النساء والسلوك الانتخابي حيالهن بما يؤدي استراتيجياً الى تحقيق المساواة بين الجنسين وبالرغم من التحديات الكثيرة والمتعددة من سياسية وقانونية

واقتصادية واجتماعية وثقافية الا انه اوجدنا بعض التوصيات التي من شأنها ان توفر حماية لحقوق المرأة من خلال تفعيل وجودها في الحزب الذي تنتمي اليه وكذلك دعمها على صعيد السلطة التنفيذية واشراك المرأة من خلال حقائب وزارية خارجة عن الصورة النمطية التي تأسرها اجتماعياً وتحفيز الثقة لدى المرأة في المجال العام والسياسي تحديداً الى جانب تخصيص مساحة اعلامية عادلة للمرأة كما الرجل في الحياة السياسية واهم من ذلك كله العمل على تفعيل برامج تثقيفية من اجل تحقيق العدالة على جميع الاصعدة وتنوير الرأي العام من الدولة الى القوانين والتشريعات والاحزاب والاعلام على غرار دور المجتمع المدني.

هناك الكثير من الجهود التي يجب ان تبذل على الصعيد القانوني وأبرزها استكمال تعديل قانون العقوبات وتنزهه من التمييز ضد المرأة. مما يؤدي الى إدراك المشكلات بوضوح وتنمية لقدرات النساء على تعبئة كل الامكانات المتاحة لمواجهتها بشكل علمي وواقعي وذلك ضمن إطار ديمقراطي في التعامل وأكثر احتراماً لكرامة الانسان ومطالبه.

لعل اهم ما يجب العمل عليه هو التصدي لغياب الوعي لدى المرأة والمجتمع على حد سواء بالحقوق والقوانين التي من شأنها ان ترفع من مكانة المرأة وتمكينها لتكون قدوة في مجتمعها. فالمرأة ليست فقط مجرد عنصر في عملية التنمية بل هي الركيزة الاساسية التي تقودها وتنميها فوجودها في مراكز اتخاذ القرار وفي سوق العمل وفي المجتمع بشكل عام يمكنها تحقيق تغيير حقيقي شامل من خلال تمكينها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً.

حيث انه لا يكفي عرض المشاكل وتحليلها لا بد من ادراج بعض التوصيات للوصول الى النتيجة المرجوة لتمكين المرأة في مختلف الصعد:

اولً على الصعيد الدولي حيث يتوجب تجديد التقيد بالالتزامات الدولية المتعلقة بحقوق المرأة وتطويرها اذا لزم الامر اضافة الى ازالة العوائق القانونية التي تحول دون التطور لمواكبة الاحتياجات المتجددة باستمرار حيث يتاح للمجتمع بأسره ان يكون سليماً ومعافى دون ان يهمش نصف المجتمع ويكون معطلاً وعاطلاً تحت مسمى العادات والتقاليد والمفاهيم المهترئة بحيث يجري التعامل مع المرأة على اساس منطقي ومنصف في نظام العدالة ومن هنا لا بد للحكومة اللبنانية من اتخاذ بعض التدابير للتخفيف من التحفظات بشأن الاتفاقيات وخاصة اتفاقية سيداو وذلك مع ما يتوافق وروح الدستور.

ثانياً على الصعيد اللبناني الاهتمام الكلي بكل ما يتعلق بالمرأة وبشكل جدي للتصدي لجميع اشكال العنف ومتابعة هذه الشكاوى عن طريق انشاء هيئات رسمية للمتابعة وخاصة اذ ما تم تعيين النساء في وظائف الضابطة العدلية والشرطة والقضاء وذلك لتمكنها من فهم ابناء جنسها والوقوف جنباً الى جنب كي لا يضيع حقها. إن التعليم المجاني المتاح للجميع والالزامي هو الضوء في نهاية النفق هو السلاح الفعال الذي يبعد شبح الجهل والانكسار عن المرأة ما يجعلها تنظر نحو المستقبل وترى الامور من منظار اوعى لما فيه مصلحتها ومصلحة الجيل الذي ستوجده من بعدها.

ان العمل للنهوض بأي مجتمع كان سواء اكان متطوراً ام نامياً او لا زال في طور التخلف لن تقوم له قائمةً الا بالنهوض بأبناء هذا المجتمع والوقوف مع الضعيف قبل القوي ودعمه ليصل وذلك بتضافر كل الجهود وفي مقدمتها المرأة التي يتوجب عليها الوثوق بمقدراتها وأنها قادرة على المواجهة للوصل الى الطريق الصحيح.

المراجع:

١- القران الكريم
٢- نشرة اخبار LBC
٣- عثمان زهور علي صورة المرأة في النثر الجاهلي
٤- الناصر محمد حامد ودرويش خولة المرأة بين الجاهلية والاسلام دراسة مقارنة على ضوء الاسلام
٥- احمد سالم حسام الدين حماية حقوق المرأة في ضوء احكام الشريعة الاسلامية والاتفاقات الدولية الملف الخارجي
٦- بيهم محمد جميل المرآة في التمدن الحديث تطور القضية النسائية في وجه عام من القرون الوسطى حتى الان
٧- شرعة حقوق الانسان
٨- ابو غضضة مساوئ تحرير المرأة في العصر الحديث
٩- بيضون عزة شرارة نساء وجمعيات
١٠- تقرقر الجمعية اللبنانية للدراسات
١١- مقابلة شخصية مع كوادر الجمعية
١٢- الموقع الرسمي لقوى الامن الداخلي
١٣- شريعتي على واخرون دراسة اجتماعية في مفهوم التنمية الثقافية
١٤- نجم وفاء ياسين التمييز ضد المرأة دراسة مقارنة
١٥- تومبسون نينا واخرون مركز المرأة في مجلس الادارة
١٦- تقرير لجنة الامم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية
١٧- حطب زهير ومكي عباس الطاقات النسائية العربية
١٨- موسوعة ويكيبيديا نت
١٩- الاعلان العالمي لحقوق المرأة
٢٠- اتفاقية سيداو
٢١- تطبيقات ونماذج نت
٢٢- تبسي هالة سعيد حقوق المرأة في ظل اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة
٢٣- زخيا عبد الله الحماية الدولية لحقوق المرأة ووضعها في لبنان
٢٤- الانتخابات اللبنانية ٢٠٢٣ تقرير
٢٥- غريب روز اضواء على الحركة النسائية المعاصرة
٢٦- مجلة حريات وحقوق دورية متخصصة بحقوق الانسان عامة وحقوق المرأة خاصة
٢٧- ابحاث ومداخلات مركز المرأة الجديدة مصر
٢٨- قادري منال صالح دور المرأة في الحياة السياسية دراسة مقارنة
٢٩- العودات حسين المرأة العربية في الدين والمجتمع
٣٠- موقع المدن
٣١- نور الدين سعاد يوسف المرأة العربية في البرلمان التمكين الجنساني

٣٢- جريدة الرؤية دور المرأة في الحياة السياسية
٣٣- يحفوفي بتول كشف رؤية النساء والمجتمع للمشاركة السياسية للمرأة
٣٤- موقع النهضة العربية نظام الكوتا النسائية في المنطقة العربية
٣٥- CIVIL SOCIETY KNOWLEDGE

المقدمة: ٢
الاشكالية: ٣
منهج الدراسة:..... ٤
صعوبات الدراسة: ٤
التصميم: ٥
القسم الاول: دور المرأة في التنمية رسالة ازلية ٧
الفصل الاول: التطور التاريخي في النظرة لدور المرأة من الجاهلية الى العصر الحالي ٧
المبحث الاول: دور تاريخي للمرأة في التنمية المجتمعية ٧
فقرة اولى: المرأة في الجاهلية..... ٧
المطلب الأول: تأثير المجتمع الجاهلي بحياة المرأة ٨
المطلب الثاني: دور المرأة في الحياة الاسرية..... ٩
فقرة ثانية: المرأة في العصر الحديث ١٠
المطلب الاول: بدء المطالبة بالحقوق ١٠
المطلب الثاني: تأثر المجتمع الغربي بالشرع الاسلامي في اعطاء الحقوق..... ١١
المبحث الثاني: التطور في نظرة المجتمع لجمعيات دعم المرأة: من الدعم الى التمكين..... ١١
فقرة اولى: القانون الذي ينظم الجمعيات في لبنان ١٢
المطلب الاول: المفاضلة بين فكرة الانصاف وفكرة المساواة لتمكين المرأة من خلال الجمعيات ١٢
المطلب الثاني: تأثير الجمعيات الخيرية لبناء جسور التضامن لتحقيق التنمية الشاملة..... ١٣
فقرة ثانية: المقاربة بين الواقع وبين ما هو متاح للجمعيات..... ١٣
المطلب الاول: الجمعية اللبنانية للدراسات والتدريب تأسيسها مبادئها اهدافها العوائق التي واجهتها والنظرة المستقبلية في مشاريع تخدم الشأن العام..... ١٣
المطلب الثاني: الخطوات الحثيثة من الجمعية لتمكين المرأة. ١٥
الفصل الثاني: تأثير القيادة النسائية في التنمية رؤية شاملة لدور المرأة في بناء المجتمعات المستدامة..... ١٧
المبحث الاول: إشراك المجتمعات في بناء هويات مستدامة وتعزيز التفاهم الثقافي..... ١٧
فقرة اولى: المرأة في التنمية الثقافية نواةٌ لمجتمعات مزدهرة ١٧
المطلب الاول: دور المرأة في التنمية الثقافية ١٧
المطلب الثاني: الواقع الثقافي اللبناني..... ١٩
فقرة ثانية: رؤية جديدة للتنمية الاجتماعية بناء اواصر التضامن وتحقيق التقدم الشامل في المجتمعات ٢٠
المطلب الاول: تحفيز الابتكار الاجتماعي لدور المرأة ٢٠
المطلب الثاني: العوائق التي تحول دون تحقيق المرأة لريادة الاعمال وتوليها دوراً محورياً في عالم الابتكار والتطوير ٢١
المبحث الثاني: تحولات التنمية الاقتصادية والسياسية في محطة البناء المستدام لمستقبل مزدهر ٢٣

فقرة اولى: التمكين الاقتصادي للمرأة وزيادة الانتاجية ٢٣
المطلب الاول: دور التنمية الاقتصادية في تحقيق الاستدامة والازدهار المجتمعي ٢٣
المطلب الثاني: عوائق في طريق مساهمة المرأة اقتصادياً ودور منظمة الاسكوا في التمكين ٢٤
فقرة ثانية: المرأة في التنمية السياسية تحقيق للمساواة والتنمية المستدامة ٢٥
المطلب الاول: الدور السياسي للمرأة بين الامس واليوم ٢٥
المطلب الثاني: المرأة كعنصر حيوي في المشهد السياسي والالتزام الدولي بتعزيز حقوقها ٢٦
القسم الثاني: الكوتا النسائية بين تعزيز المشاركة وتحديات التنفيذ لتحقيق المساواة في الفرص ٢٨
الفصل الاول: الكوتا النسائية حل اولي في مسار تعزيز المشاركة السياسية للمرأة ٢٨
المبحث الاول: الكوتا ماهيتها نشأة الفكرة والادلة التاريخية لاستخدامها في المجتمعات ٢٨
فقرة اولى: مفهوم الكوتا النسائية وماهيتها وبصمة الامم المتحدة ٢٩
مطلب اول: تعريف الكوتا النسائية ٢٩
المطلب الثاني: دور الامم المتحدة في العمل على القضاء على التمييز من خلال اتفاقية سيداو ٣٠
فقرة ثانية: عرض نشأة الفكرة والأدلة التاريخية لاستخدام الكوتا النسائية في المجتمعات الغربية والعربية ٣٢
المطلب الاول: الحركة النسائية في دول العالم الغربي ٣٢
المطلب الثاني: الحركة النسائية في دول العالم العربي ٣٣
المبحث الثاني: خطوات عملية لتشريع الكوتا النسائية المشاركة النسائية اللبنانية وتفنيد انواعها ٣٦
الفقرة الاولى: الكوتا بين التشريعات ومدى المشاركة النسائية في الحياة السياسية اللبنانية ٣٦
المطلب الاول: نحو اقرار قانون الكوتا النسائية لتحقيق المساواة بين الجنسين في المشاركة السياسية ٣٧
المطلب الثاني: المشاركة النسائية في البرلمان اللبناني ٣٨
الفقرة الثانية: فحص قواعد تنفيذ القانون لتسهيل التطبيق وانواعه المختلفة ٤١
المطلب الاول: قواعد لتسهيل تطبيق نظام الكوتا ٤١
المطلب الثاني: انواع نظام الكوتا النسائية ٤٢
الفصل الثاني: تحليل التحديات والتوصيات في تطبيق نظام الكوتا: نقاط القوة والضعف ٤٣
المبحث الاول: التحديات التي واجهت المرأة اللبنانية ٤٤
الفقرة الاولى: تداول التحديات السياسية والاقتصادية بين الصراعات الداخلية وتحولات العلاقات الدولية والتقلبات السوقية وضغوط التطور ٤٥
المطلب الاول: التحديات السياسية ٤٥
المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية ٤٥
الفقرة الثانية: عوائق وتحديات قانونية وثقافية في وجه المساواة للمرأة ٤٦
المطلب الاول: التحديات القانونية ٤٦
المطلب الثاني: التحديات المجتمعية والثقافية: ٤٧
المبحث الثاني: نحو خطوات عملية لتحقيق التمثيل الفعال للمرأة في الحياة السياسية ٤٧
الفقرة الاولى: تأثير التمثيل النسائي بإيجابيات وسلبيات نظام الكوتا ٤٧
المطلب الاول: الدور الايجابي للكوتا في المشاركة السياسية للمرأة ٤٧
المطلب الثاني: سلبيات نظام الكوتا ٤٨

الفقرة الثانية: توصيات اساسية لتعزيز التنمية بشكل عام ومحاولة تكريسها في لبنان بشكل خاص ٤٨
المطلب الاول: توصيات لتحقيق المساواة وتعزيز مشاركة المرأة السياسية ٤٩
المطلب الثاني: توصيات حاسمة لرفع مستوى التنمية في لبنان في مختلف المستويات..... ٥٠
الخاتمة ٥٢
المراجع: ٥٥